



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## كيف تتخيل حياتك

## بدون كهرباء...؟! [15]



### الافتتاحية

#### الحل السياسي

#### بين التصريحات و«التخيصات»

احتلت التصريحات الأخيرة للمبعوث الروسي الخاص للأزمة السورية، ألكسندر لافرنتييف- وماثار حولها من ضجة واستنتاجات- ساحة النقاش السياسي العام خلال الأسبوعين الماضيين.

وهذا الأمر مفهوم ومتوقع انطلاقاً من اعتبارين أساسيين، الأول: هو الموقع الذي يشغله الرجل، والثاني: وهو الأكثر أهمية، وهو السبب الأساسي للضخ الجاري، هو أن هذه التصريحات جاءت «مجايفة للحقيقة ومحابية للحكومة ولا موضوعية في عرضها لحقيقة الأمور»\*. ما دفع البعض لاعتبارها انزياحاً في السياسة الرسمية الروسية اتجاه الملف السوري، والتي شددت باستمرار، قبل وبعد تصريحات لافرنتييف، وخاصة في التصريحات الأخيرة لوزير الخارجية الروسي، في الاتصال الثنائي الذي جرى بينه وبين وزير الخارجية السوري يوم 12/27 الماضي، على «التزام روسيا بمواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن الدولي» وكذلك على ضرورة «المضي قدماً في التسوية السياسية الشاملة». في العمق، فإن كلاً من تصريحات لافرنتييف، والضخ المثار حولها، هما وجهان لمشكلة واحدة، مصدرها هو انسداد الأفق الذي طال أمده أمام تطبيق القرار 2254...

فإذا كان هذا القرار هو الجوهر المبدئي لعملية الحل السياسي، والقائل بحق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وبحقه في التغيير وفي الانتقال السياسي، فإن «التخيصات» التي نسمعها، هي في جوهرها تكرار لطروحات «الحسم» و«الإسقاط». فمن الجهة الأولى، جرى تفسير تصريحات لافرنتييف بأنها انزياح روسي صوب النظام في محاولة لإقناع الآخرين بالانصياع لما يريد من قفز فوق 2254 وفوق التغيير وفوق الانتقال، الأمر الذي يعبر عنه أفضل تعبير شعار «الحسم».

ومن الجهة الثانية، ذهبت ردود المتشددین في المعارضة المذهب نفسه في نهاية المطاف، عبر القول بنسف اللجنة الدستورية ونسف 2254، وعبر جملة من المقترحات «العملية» وغير القابلة للتطبيق! والتي تكرر بشكل أو بآخر شعار «الإسقاط».

ولما كان الشعاران يتعارضان في جوهرهما مع الوقائع ومع القرار 2254 ومع فكرة الحل السياسي من الأساس، فإنهما يصبان المصعب نفسه، ويشكلان ترجمة لمقولاتي المبعوث الأمريكي الأكثر صراحة ووقاحة، أي جيمس جيفري، ونقصد مقولة المستنقع من جهة، ومقولته الأحدث في جريدة فورين أفييرز يوم الرابع عشر من الشهر الماضي، والتي طالب فيها صراحة بقرار جديد من مجلس الأمن، وتجنب أي ذكر أو حتى إشارة للقرار 2254، وليس ذلك نتيجة سهو أو نسيان، بل هو أمر مقصود تماماً، وهو الذي صدع رؤوس السوريين بالنفاق الأمريكي التقليدي حول القرار نفسه.

جوهر 2254 ليس إنهاء الحرب العسكرية والاقتصادية فحسب، بل وإنهاء الأزمة بكل جوانبها، وإعادة توحيد البلاد وأهلها، في ظل نظام يختاره ويرتضيه الشعب السوري، وأياً تكن الصفات العملية و«التخيصات» التي يجري اقتراحها من هنا أو هناك، فإنها ينبغي أن تخضع لهذه المعايير المبدئية.

بهذا المعنى، فإن الغبار الكثيف الذي أثير، هو تعبير عن رغبة المتشددین من الطرفين برودة إلى الخلف، إلى أيام «الحسم» و«الإسقاط»، وتلك رغبة لا مكان لها في الواقع، ولذا سرعان ما ستزول آثارها، ولكن ثورتها مجدداً وبقوة أكبر هو احتمال دائم، ما لم يتم الوصول إلى الصيغة العملية لتطبيق الحل، والتي تتوافق في جوهرها مع الصيغة المبدئية... وهذا ما ينبغي مواصلة العمل عليه بلا هوادة.

\* أفتباس من تعليق رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية على تصريحات لافرنتييف بتاريخ 2021/12/21

#### شؤون عربية ودولية



2022... قراءة أولية في  
مصير النزاعات الدولية

15

#### شؤون محلية



المال والصدقة  
والسياسة النقدية

14

#### ملف «سورية 2022»



بانوراما افتتاحيات  
قاسيون في 2021

06

#### شؤون عمالية



«ابردوا... المهم  
أن نبقى ربحانيين»

03

# بانوراما قاسيون العمالية

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### لوبدها تشتي كان غيمت

تنشط وسائل الإعلام المختلفة مع بداية كل عام جديد، في جلب العراقيين وأصحاب التوقعات من أجل استبيان واقع العام الجديد، وما هي الأمور المتوقعة للناس وكيف ستكون أحوالهم في العام الجديد، والعراقون وبعض السياسيين يبذلون قصارى جهدهم من أجل إقناع الناس، بأن واقعهم سيتغير وما عليهم سوى التحلي بالصبر وانتظار القادم من الأيام ونسيان الماضي بكل مأساهه وويلاته، لعلها تكون فرجاً عليهم أي إن العراقيين وبعض السياسيين يلتقون في نقطة واحدة ويروجون لها وهي أن يصاب الشعب الفقير بداء الزهايمر ويفقد ذاكرته حتى يرى المستقبل المشرق الذي ينتظره بعد طول معاناته التي عاشها خلال سنوات الأزمة، وهؤلاء لم يقدموا لنا ولو مؤشراً واحداً على صدق رؤيتهم كي نصدقهم فيما ذهبوا إليه من أمور أرادوا إقناعنا بها بينما واقع الحال ذاهب نحو الأسوأ ومؤشرات تفق العين، مراسم وقوانين تفكك جيوب الفقراء ضرباً وتجعلهم في حيص بيص كيف سيتبدرون أوضاعهم، هذا مترافق مع ارتفاع يومي للأسعار، والحكومة أيضاً تفعل كما يفعل العراقون تجاه مطالب العمال والعاملين بأجر، تقدم لهم الوهم، تلو الوهم، بأنها تسعى بكل إمكانياتها وقدراتها من أجل تحسين الواقع المعيشي للفقراء، ولكن عبر الإعلام والإعلام فقط، بينما واقع حال الفقراء يزداد سوءاً ومرارة مع كل مطلع شمس ولا تسمع سوى جعجة، والطنح يكون في مكان آخر، يصب في جيوب الكبار من الناهيين والمحترمين لقوت الشعب وثروته.

السنة التي مضت كسابقاتها من السنين بالنسبة للعمال والمحرومين وأبناء السبيل، كان عنوانها الرئيس: مزيداً من الفقر والقهر، فهل العام الجديد سيكون كذلك؟

لم تتبدل تلك المؤشرات السياسية والاقتصادية التي تعطي تفاقماً بإمكانية التغيير الحقيقي في أحوال الناس والعباد، بل المؤشرات الاقتصادية، وما يناسبها من تشريعات وصكوك، والسلوك على الأرض يؤكد المضي قدماً حيث الوضع القائم يغرق بازمانات متعددة: كهرباء ومارزوت وغاز وارتفاع أسعار وغيرها من القضايا، وخاصة الأجور وما أدراك ما الأجور حيث سدّ الأفق أمام العمال والعاملين بأجر بأن يحملوا بأية زيادة للأجور حقيقية تساعد على مواجهة أزماتهم المعيشية والحياتية بشكل عام.

إن واقع حال الناس لن يتبدل، وقد يزداد سوءاً على سؤئه الذي هو فيه، والسبب: أن الحكومة ماضية بسياساتها المنحازة كلياً للأغنياء المستحوذين على معظم الثروة المنتجة في البلاد، هذا جانب، والجانب الآخر المكبل بالآلاف القيود التي تجعل من إمكانية دفاعه عن حقوقه أمراً فيه من الصعوبة أشياء كثيرة تعطل من إمكانية خلق ميزان قوى على الأرض للتغيير وهي حالة مؤقتة مرهونة لظروفها، ليستطيع الوقوف في وجه تلك السياسات الاقتصادية، التي لعبت ومارزت تلعب الدور الكبير، في تمكين قوى رأس المال بأشكالها وألوانها المختلفة من الذهب بعيداً في النهب والاستحواذ على الثروة، التي ينتجها العمال والفلاحون والعاملون بأجر.

مع انتهاء عام 2021 واستعداد الطبقة العاملة لبدء عام جديد من معاناتها اليومية واكتسابها الخبرة في مواجهتها والنضال من أجل حقوقها ومطالبها، نستعرض ما رصدته قاسيون خلال هذا العام للعديد من القضايا والمطالب العمالية كالأجور والصحة والسلامة المهنية والتأمينات الاجتماعية والتشريعية.



### النقابات والحكومة توافق في الشكل وتناقض في المضمون؟ 1019

يشدد الوضع المعيشي تازماً على العمال وعموم الفقراء، مع اشتداد درجة الاستغلال المرافقة بالغالب لتغيرات سعر الصرف الماراثونية، ومعها تتغير الأسعار أيضاً، ومع تغير الأسعار تتغير أحوال الناس وأوضاعهم لجهة أنهم يعيدون النظر بمجمل أولوياتهم مما يحتاجونه من أساسيات تمكنهم من الاستمرار والبقاء... إن الصراع مع الناهيين يحتاج إلى رؤية، والرؤية

تحتاج إلى موقف، والموقف يحتاج إلى قوى تكون قادرة على حمل هذه المسؤولية، والطبقة العاملة السورية ليس لديها ما تخسره أكثر مما خسرتها، وهي قادرة أن تكون جزءاً أساسياً من هذا الصراع، باعتبارها تدافع عن حقوقها ومصالحها، وحقوقها كثيرة وتعرفها الحركة النقابية تمام المعرفة، ولكنها مقيدة بسبب موقفها كشريك مع الحكومة... وبهذا الواقع لابد للحركة النقابية أن يكون في حساباتها ما هو جارٍ من تطورات على جميع الصعد،

### النقابات والحكومة توافق في الشكل وتناقض في المضمون؟ 1019

يشدد الوضع المعيشي تازماً على العمال وعموم الفقراء، مع اشتداد درجة الاستغلال المرافقة بالغالب لتغيرات سعر الصرف الماراثونية، ومعها تتغير الأسعار أيضاً، ومع تغير الأسعار تتغير أحوال الناس وأوضاعهم لجهة أنهم يعيدون النظر بمجمل أولوياتهم مما يحتاجونه من أساسيات تمكنهم من الاستمرار والبقاء... إن الصراع مع الناهيين يحتاج إلى رؤية، والرؤية تحتاج إلى موقف، والموقف يحتاج إلى قوى تكون قادرة على حمل هذه المسؤولية، والطبقة العاملة السورية ليس لديها ما تخسره أكثر مما خسرتها، وهي قادرة أن تكون جزءاً أساسياً من هذا الصراع، باعتبارها تدافع عن حقوقها ومصالحها، وحقوقها كثيرة وتعرفها الحركة النقابية تمام



المعرفة، ولكنها مقيدة بسبب موقفها كشريك مع الحكومة... وبهذا الواقع لابد للحركة النقابية أن يكون في حساباتها ما هو جارٍ من تطورات على جميع الصعد، وموقف النقابات سيتعزز في حال التخلي عن كل ما يمنع العمال من التعبير عن حقهم في اختيار من يرونه مناسباً، وكذلك لتحمل المسؤولية معهم، لأن

الصراع الكبير مع قوى النهب والفساد يحتاج إلى موازين قوى، والطبقة العاملة قادرة على إيجاد تلك الموازين الضرورية لعملية التغيير المطلوبة... من أجل مستقبل سورية ومستقبلهم السياسي والاجتماعي، الذي لن يتحقق إلا عبر نموذج اقتصادي يحقق أعلى نسب نمو وأعمق عدالة اجتماعية.



بهذا الواقع  
لابد للحركة  
النقابية أن  
يكون في  
حساباتها ما  
هو جارٍ من  
تطورات على  
جميع الصعد  
وموقف  
النقابات  
سيتعزز في  
حال التخلي  
عن كل ما  
يمنع العمال  
من التعبير



### الإضراب ضرورة للسلام الاجتماعي 2029

من المتفق عليه الآن في المجتمعات الصناعية أن الإضراب هو حق يجب أن تعترف به القوانين المنظمة للعمل في كل الدول. وهذا في حد ذاته يوضح التطور الهائل الذي شهدته قوانين العمل، والتي كانت بدءاً من النصف الثاني للقرن العشرين حتى خواتيم القرن التاسع عشر تعتبر الإضراب عملاً إجرامياً يجب أن يواجه بأقصى عقوبة. وكان ذلك التطور نتيجة لنضال دؤوب ومريير، أثمر عن هذا الكم الهائل من المواثيق والمهود الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... لذلك فقد قررت اللجنة المختصة بحرية التجمع أن المنظمات التي تهدف إلى الدفاع عن مصالح العمال الاجتماعية والاقتصادية والمعلقة بظروف عملهم، يجب من حيث المبدأ أن تكون قادرة على استخدام سلاح الإضراب لتحقيق حلول لصعوبات سببها اتجاهات رئيسية لسياسات اجتماعية واقتصادية لها أثر مباشر على عضويتها، وعلى العمال بصفة عامة، فيما يتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية ومستوى المعيشة

### الأجور الهزيلة تبديد للثروة الوطنية 2023

الطبقة العاملة هي المنتجة للخيرات في المجتمع، سواء في الصناعة أو الزراعة، وهذه الأجور الهزيلة هي تبديد لوقتها وجهدها وطاقتها والثروة الوطنية. وهذا النهج الاقتصادي الذي تمضي به الحكومة بمقدماته ونتائج، أدى ويؤدي إلى تفاقم الأزمات الكبرى، ومنها: الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، حيث انعكست هذه الأزمات بشكل واضح على مستوى معيشة السوريين بشكل عام، والطبقة العاملة بشكل خاص، وجعلتهم يفتنون تحت وطأة الفقر والحاجة. إن هذا الوضع العام الكارثي الذي تعيشه الطبقة العاملة والبلاد عامة، والتي أوصلتها إليه السياسات الحكومية، حيث تصب ضمن هدف معين واتجاه واحد، وهو إضعاف الاقتصاد الوطني، ووضع تحت رحمة وقيادة قوى السوء، وإلا ماذا يعني إعاقة شركات ومعامل القطاع الخاص وقطاع الدولة ووضع كل العراقيل لمنع أو الحد من الإنتاج؟ وماذا يعني التاجير لقطاع الدولة؟ وماذا يعني طرح جزء منه للاستثمار وجزء للتشارك؟

### المسؤولية الاجتماعية ومعالجات الدولة 2022

ظهرت المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين مع ظهور المجتمعات البشرية وتطورت بتطورها لتحقيق متطلبات الحياة، وذلك منذ ظهور الثورة الزراعية التي بدأت في منطقة الشرق الأوسط قبل آلاف السنين التي مضت، والثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا منذ بضع مئات من السنين التي مرت، وتباينت الحاجة إلى القوى العاملة من مكان لآخر ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى حسب الحاجة وضرورات العمل والإنتاج الزراعي منه أو الصناعي، وتقدمه وتطوره، ولهذا ظهرت تلك النظم والمبادئ لتنظيم علاقات العمل في المجتمع... لقد أدى ضعف دور الدولة والتخلي عن مسؤوليتها الاجتماعية إلى خلل كبير في المجتمع وفقدت العلاقة بين أطراف الإنتاج لتوازنها الذي كان يساهم في عملية استقرار المجتمع، لذلك أصبحت اليوم من المطالب الأساسية للتنمية الاقتصادية. ورغم كل المصائب والمصاعب التي حلت بالبلاد والعباد ما زالت الحكومة متمسكة بتلك السياسات التي كانت عاملاً حاسماً في تدمير البلاد.

الحكومة إلى أية خطط أو برامج قد تساعد المتقاعد على المحافظة على مستواه المعيشي بعد استكمال مهمته، وهذا ما ينتج عنه زيادة في معدلات الفقر بين المتقاعدين، ما جعل المتقاعدين في حالة قلق نفسي وعدم استقرار دائم لعدم توفير الأمان المادي لهم

### لعبة التعويض المعيشي 2049

تعني كلمة التعويض المعيشي اعترافاً ضمناً أن الراتب الأساسي لا يكفي ولا يصلح للمعيشة لذلك تم اختراع مصطلح التعويض المعيشي تعويضاً عن الارتفاع الجنوني للأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة وقد تم اعتماده في القطاع الخاص أيضاً كاسلوب غير مباشر لرفع الأجور ولكن دون أن يصبح حقاً للعامل. وعلى أساس الحد الأدنى تحسب كافة التعويضات والتأمينات الاجتماعية وتعويض التسريح غير المبرر وهو الذي يكون متديناً عادة، ولأنه لا شيء قانونياً يلزم رب العمل بتعويض المعيشة فإن العامل لا يستطيع المطالبة به أمام المحكمة العمالية أو أمام مديرية العمل.

من الناهيين، فبقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقية من جيوب الناهيين، حيث الموارد التي تمكن من زيادة حقيقية، يعني انحيازاً واضحاً للناهيين على حساب المهنيين، وهذا الواقع يدركه العمال تماماً بحسبهم الطبقي، وبعملهم الفعلي خلف الآلات، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب، ولكن له مسار آخر سيذهبون إليه في اللحظة التي تكون مواتية لذهابهم.

### المتقاعد والمعاش التقاعدي 2043

أن رواتب العاملين بأجر والقائمين على رأس عملهم لا تتناسب مع متطلبات الحياة المعيشية الضرورية، فما بالك بالعاملين الذين يحالون على التقاعد، وهذا ما يدفعهم إلى مزاوله مهن وأعمال أخرى وهي غالباً لا تتناسب مع بنيتهم الجسدية ووضعهم الصحي الذي تم استهلاكه خلال عملهم السابق قبل الإحالة على المعاش، ليتمكنوا من تأمين لقمة عيشهم نتيجة ارتفاع الأسعار الجنوني المستمر إن استطاعوا لدى إليه سبيلاً، ويفتقر نظام الضمان الاجتماعي لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تشرف عليها

القطاع العام الصناعي من ناهيه وضخ الاستثمارات الضرورية فيه لكي يستعيد عافيته ثانية، وانتزاع حق الرقابة على شركات القطاع العام الصناعي والزراعي من خلال الرقابة العمالية والنقابية على أداء هذا القطاع، وهذا يكون بتثبيت حقوق الرقابة دستورياً وكيف ستمارس الرقابة دورها، الأمر الذي سيقطع الطريق على كل العابثين من قوى السوق وحلفائهم في الحكومة.

### بصراحة... موفقان من الأجور أحلامهم مر 2041

الأجور أكثر القضايا التي يجري تداولها في مواقع العمل وفي الشارع وفي الجلسات الخاصة العامة، وبين جميع العاملين بأجر، كون الأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حد بمعيشة العمال، وتأمين حاجاتهم الضرورية، التي من الممكن أن يستطيعوا تجديد قوة عملهم المنهكة، والمسبب لها قلة الحيلة بين أيديهم حتى لو عملوا عملاً آخر إن تمكنوا من ذلك. إن قضية الأجور قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعني: الموقف

### القطاع الصناعي.. في غرفة الإنعاش بين الحياة والموت 2037

القطاع العام والخاص الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية التي أثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً في الأوساط النقابية والاقتصادية، وهذا طبيعي كون هذا القطاع الهام هو الدريئة التي جرى ويجري تصويب النيران الغزيرة عليها من جانب قوى السوق، ومن داخل جهاز الدولة... إن الحركة النقابية في خضم الجدل الدائر حول المشاريع «الإصلاحية المطروحة»، تتحمل مسؤولية من موقع الشريك للحكومة في قراراتها وخطتها المختلفة في الدفاع عن قطاع الدولة والخاص الصناعي دفاعاً حقيقياً، وهي تعبر عن شركتها مع الحكومة في كل قراراتها ومسؤولة مثلها عن النتائج المترتبة عن تلك القرارات، فلماذا الموافقة على إجراءات الحكومة بما يخص الواقع الصناعي بدلاً من مواجهة تلك المشاريع، وطرح بدائل حقيقية تعبر عن المصالح الوطنية للطبقة العاملة والشعب السوري، والتي من مصلحتها الحفاظ على قطاع الدولة الصناعي قطاعاً رائداً ومتطوراً، وهذا ممكن عبر إعادة تأميم

## «أبردوا... المهم أن نبقى ربحانيين»

والحركة المستمرة فذلك يجعلهم بدفء مستمر، وحين أخذنا كلامه وبعض الأرقام الأخرى ووضعناه معاً في ميزان الحسابات بطريقة بسيطة استنتجنا أن المعمل ينتج يومياً 200 جوز أحذية رياضية تبلغ قيمتها التسويقية الفعلية 4 ملايين و800 ألف ليرة بمعدل وسطي 24000 ألف للجوز الواحد في حين لا تتجاوز كلفة تأمين المازوت للمدفأة أكثر من 12 ألف ليرة في حال استهلك أربعة لترات وبكلفة 3 آلاف لليتر الواحد أي إن رب العمل يرفض وضع كلفة 5 بالآلاف فقط على القيمة الفعلية للمنتجات اليومية وإذا قسمنا كلفة المازوت على عدد العمال البالغ عددهم 23 عاملاً سنجد أن كلفة تدفئة العامل الواحد يومياً أقل من 550 ليرة فقط ما يعادل خمسة أقراص من الفلافل.

يعرف مصلحته جيداً ويحرص على تأمين الدفء للعمال كونهم العنصر الأهم في العملية الإنتاجية وعليه أن يحافظ على نشاطهم وصحتهم.

### 5 بالآلاف فقط

#### عن أية كلفة نتحدثون؟

سألنا أحد أرباب العمل عن السبب الحقيقي الذي يمنعه من تدفئة المعمل الخاص به فأجابنا بأنه غير قادر على تحمل ارتفاع تكلفته فالكهرباء الحكومية لا تأتي أكثر من ساعتين خلال الدوام واستطاعة المولدة الخاصة لا تتحمل حملاً كهربائياً عالياً، وبأنه غير قادر على تحمل كلفة مدفأة المازوت كون الليتر الواحد في السوق السوداء أصبح بحيطان 3 آلاف أو أكثر، والغاز أيضاً غير متوفر ولا بديل عنده إلا أن قيام العمال بالعمل

عن هذا الحرص عندما يتعلق الأمر بالعاملين لديهم، وتراهم يستجرون المازوت والبنزين لمولدات الكهرباء ويمتنعون عن تأمينها لوسيلة تدفئة تكسر سُمّ البرد المنتشر في المعامل، وحين يحتج العمال على ذلك تراهم يضعون عشرات الذرائع تارة المولدة لا تتحمل تشغيل مدافئ كهربائية وتارة لا يتوفر المازوت أو الغاز للمدافئ العاملة على المحروقات، وأيضاً مدافئ الحطب غير عملية وخطرة، وحتى حين يكون التيار الكهربائي النادر موجود بالخدمة فإنهم يمتنعون عن تدفئة المعمل تحت حجة ارتفاع سعر الكهرباء الحكومية ولكن ذلك لا ينطبق نهائياً على مكاتبهم المنعمة بدفء المكيفات، وليس من الانصاف والتعميم على جميع أصحاب العمل فهناك من



### ■ ريف دمشق - مراسل قاسيون

الموجودة بالأصل على أراض زراعية مكشوفة أو في الأقبية الرطبة الباردة وعليه فإنها تحتاج لوسائل تدفئة على مدار الساعة، ورغم حرص أرباب العمل على استمرار الإنتاج إلا أنهم يتخلون

مع انخفاض درجات الحرارة واشتداد البرد تتحول المعامل لبرادات كبيرة وخاصة تلك الموجودة في المناطق الريفية

عندما يتعلق الموضوع بالعمال يتغير سلوك أرباب العمل وسياساتهم المالية، فيمسكون آلاتهم الحاسبة ويدخلون في عملية التلاعب الرقمي الحسابي حيث يبالغون في أرقام ويختزلوا أرقاماً أخرى، كل مهم أن يستخلصوا نتيجة واحدة تفيد بأن كلفة التدفئة لمعاملهم المليئة بالعمال البردانيين عالية، ووضع صناديقهم المالية لا يحتمل، ولسان حالهم «دبروا حالكم ما حدا بموت من البرد» يتبعون بذلك تخدير ضمائرهم والحفاظ على مصالحهم.

# هل سيفرض عمال كوريا مطالبهم على الحكومة؟



المعركة الطبقة في كوريا الجنوبية مرشحة للتصاعد خلال العام الحالي 2022 استناداً إلى الخط البياني الصاعد للحركة العمالية في كوريا الجنوبية منذ نيسان 2021، ومن ناحية أخرى استناداً إلى درجة جيدة من الوعي العمالي المتشكّل بسبب خصائص الظروف الكورية.

■ محمد الفراتي

## مطالب النقابات الكورية

خاضت أكبر الاتحادات العمالية الكورية سلسلة من الإضرابات منذ نيسان 2021 من أجل أجور أعلى وحيات أفضل. وطالبت النقابات العمالية أيضاً بإلغاء العمل غير المنظم مثل العمل بدوام جزئي أو العمل المؤقت أو التعاقد بمكاسب قليلة. بالإضافة إلى توسيع نطاق حماية العمال ليشمل جميع العمال.

من ناحية أخرى تصر المنظمات العمالية على منح العمال حق إصدار القرارات الاقتصادية في أوقات الأزمات، وتأمين الصناعات الرئيسية وإضفاء الطابع الاجتماعي على الخدمات الأساسية مثل السكن والتعليم والصحة.

## ذكرة الإضراب الكبير

في كانون الأول 1996 وكانون الثاني 1997، افتتح عمال الصناعات الثقيلة الإضراب العام، وشارك فيه 34 ألف عامل في شركة هيونداي موتور للسيارات و18 ألف عامل في شركة كيا للسيارات و21 ألف عامل في شركة هيونداي لصناعة السفن الثقيلة احتجاجاً على قانون يسهل التسريح التعسفي للعمال والموظفين، ويقلص حقوق التنظيم النقابي في الشركات. وكان أكبر إضراب عمالي منظم في تاريخ كوريا الجنوبية. أعلنت الحكومة أن جميع الإضرابات غير قانونية ونسفت الأعمال مع كاسري الإضراب وهددت النقابيين بالسجون وخاضت معركة مع العمال في الشوارع. ولكن الحركة تصاعدت بانضمام نقابات الطلاب إلى العمال الذي منعوا الشرطة من الوصول إلى قادة النقابات. فهددتهم الحكومة بقانون الأمن القومي بتهمة التواصل مع كوريا الشمالية. ولكن الإضراب تواصل واتسع

حتى بلغ عدد المشاركين 600 ألف ثم 700 ألف. وأيد 75% من العمال بأجر هذا الإضراب وحصلت حركة تضامن واسعة مع الكوريين في العالم.

انتصرت الطبقة العاملة في هذا الإضراب الذي هو الإضراب الأول الناجح منذ الحرب الكورية، وفرض العمال مطالبهم وتعديلاتهم القانونية على الحكومة. وما زالت الذكرة النقابية الكورية تحيي ذكرى هذا الإضراب كل عام لتذكير العمال بالانتصار وتحضيرهم للانتصارات القادمة. وكانت الحكومة تعتبر اتحاد النقابات منظمة إرهابية حتى عام 1999.

## كيف سارت الحركة الحالية؟

في نيسان 2021 أضرب 80 ألفاً من العمال بدعوة من النقابات ضد التعديلات الأخيرة لقانون الحد الأدنى للأجور وقانون العمل غير المنظم والأعمال غير المستقرة. وتواصلت الإضرابات الصغيرة والمتوسطة حتى الخريف حيث رفع العمال مختلف المطالب المذكورة أعلاه. وفي 20 تشرين الأول قادت النقابات إضراباً عاماً شارك فيه أكثر من 500 ألف من

النقابات لجميع الناس في المدن والأرياف في نهاية كانون الثاني 2022 للتأكيد على المطالب والضغط على الحكومة في هذا المجال.

## الأفاق السياسية لنضال العمال

ماذا يعني انتصار الطبقة العاملة الكورية الجنوبية في هذا الوقت بالضبط؟ يعني ذلك ازدياد وزن الطبقة العاملة السياسي في البلاد، ولم يعد الموضوع يقتصر على بعض المطالب العمالية المعتادة مثل الأجور وقانون العمل ومنع التسريح التعسفي، فأصرار النقابات على حق العمال في إصدار القرارات الاقتصادية زمن الأزمات يعني بشكل ما المطالبة بحق العمال في السلطة وكان مطلباً جزئياً مرحلياً كما هو مطروح حالياً.

من ناحية أخرى، سيعني انتصار كهذا بدء العدّ التنازلي لطرد القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية قياساً لما يجري في العالم وفي الولايات المتحدة نفسها. كما سيعطي العمال شهادة وفاة أولية لنظام الحكم الذي تشكل على يد الأمريكيين في كوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية في الخمسينات من القرن الماضي.

عمال البناء والخدمات والنقل في المدن والعمال الزراعيين في الأرياف من أجل فرض ظروف عمل أفضل للعمال غير النظاميين ورفع الحد الأدنى للأجور.

وشهدت كوريا الجنوبية حركة واسعة لعمال المدن والأرياف، وفي الإضراب الذي جرى في تشرين الثاني، شارك ما لا يقل عن 800 ألف من العمال في الإضراب من أجل الضغط على الحكومة. وفي كانون الأول أحيا العمال ذكرى الانتصار الكبير عام 1997 وأكدوا على مطالبهم مرة أخرى. وصادفت هذه الفترة إجراء الانتخابات النقابية التي كانت مناسبة أخرى للمضي إلى الأمام. وفي 17 كانون الأول دعت النقابات إلى عقد المؤتمر الوطني للعمال. وبتاريخ 18 كانون الأول أحييت النقابات اليوم العالمي للمهاجرين دفاعاً عن هذه الفئة من العمال.

وفي السياق نفسه، فإن اتحاد النقابات الكوري الذي قاد الإضرابات العامة والمظاهرات المحلية يضم 1.1 مليون عامل في صفوفه، وهو أكبر الاتحادات العمالية في كوريا الجنوبية. وكانت هذه المحطات تحضيراً للحركة الأكبر والتعبئة الوطنية التي دعت إليها



**إصرار النقابات على حق العمال في إصدار القرارات الاقتصادية زمن الأزمات يعني بشكل ما المطالبة بحق العمال في السلطة**

## توقف عمل المحكمة العمالية بريف دمشق



أخضعهم للالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق القضاة بموجب قانون السلطة القضائية والقوانين النافذة الأخرى وإلى رقابة إدارة التفتيش القضائي.

ولكن لسبب ما الذي أدى إلى توقف محكمة البداية المدنية العمالية في ريف دمشق مرة أخرى عن العمل ولماذا لم تُعَيَّن هيئة محكمة جديدة، ومن الذي يعرقل هذا التعيين؟ هذا السؤال يرسم مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل ووزارة العمل.

ومن المعلوم أن أغلب المعامل والمؤسسات الاقتصادية تقع في ريف دمشق مما ينعقد الاختصاص للمحكمة المذكورة وهو ما يؤدي إلى تعطيل مئات القضايا العمالية.

موافقة مجلس القضاء الأعلى. ممثل عن العمال يسميه الاتحاد العام لنقابات العمال من حملة إجازة الحقوق.

ممثل عن أصحاب العمل يسميه وزير العمل من حملة الإجازة بالحقوق بناء على اقتراح غرف الصناعة والتجارة والسياحة.

2 - ويفرغ عضوا المحكمة للعمل فيها ولا يجوز لهما ممارسة أي عمل آخر لدى جهة عامة أو خاصة ويتقاضى كل منهما تعويضاً شهرياً دائماً من الجهة التي يمثلها.

مما يعني أن المرسوم التشريعي فرغ أعضاء المحكمة العمالية للعمل فيها ومنحهم تعويضاً شهرياً من الجهة التي يمثلونها وكذلك

اللائق للنظر أن هيئة المحكمة العمالية ظلت ثلاث سنوات متوقفة بسبب عدم تعيين مندوب أرباب العمل من قبل منظمات أرباب العمل وعدم التزامه بالحضور مما أدى إلى تراكم آلاف الدعاوى وبقي الوضع على ما هو عليه حتى صدر القانون رقم 64/ لعام 2013 الذي أنهى هذه المشكلة وأدى إلى انطلاق أعمال المحكمة العمالية حيث نص على أن تحدث محاكم عمل في كل محافظة من المحافظات الجمهورية العربية السورية تختص بالنظر بالمنازعات المتعلقة بالعمل الفردي في شأن تطبيق القانون رقم 17 لعام 2010 ويكون تشكيل المحكمة وفق التالي:

توقفت محكمة البداية المدنية العمالية في ريف دمشق عن العمل منذ شهرين بسبب عدم تعيين هيئة محكمة من قبل مجلس القضاء الأعلى لسبب غير معروف ولا تزال مئات القضايا معلقة وتوَجَّل من شهر إلى آخر دون بيان السبب عن التأخر في تشكيل هيئة المحكمة.

1 - قاضٍ يسميه وزير العدل بعد

# قانون جديد لزيادة الجباية من جيوب الفقيرين

صدر القانون المالي الجديد للوحدات الإدارية، وذلك بتاريخ 2021/12/27، ومن الواضح أن الغاية هي زيادة الإيرادات المالية للوحدات الإدارية، وأن الكتلة الأهم من هذه الإيرادات ستجبي مباشرة من جيوب الغالبية الفقيرة، وحتى تلك التي لا تجبي منهم مباشرة سيتم تعويضها لاحقاً منهم.

## عاصي اسماعيل

أما الأكثر وضوحاً فهو أن تمويل ما يسمى «مشاريع تنموية» و«تحسينات» سيتم عبر الرسوم والضرائب الجبابة من المواطنين من قبل الوحدات الإدارية، ولا ندري أين أصبح الدور الحكومي والواجبات المفترضة على هذا المستوى؟

## التبريرات الرسمية

بحسب وكالة سانا بتاريخ 2021/12/27: «انطلاقاً من أهداف قانون الإدارة المحلية الصادر عام 2011 والذي نص على توسيع سلطات وصلاحيات مجالس الوحدات الإدارية لتمكينها من تأدية اختصاصاتها ومهامها في تطوير الوحدة الإدارية خدمياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعمرانياً، وجعل الوحدات الإدارية مسؤولة مباشرة عن الخدمات والاقتصاد والثقافة وكل الشؤون التي تهم المواطنين في هذه الوحدات.. صدر القانون المالي الجديد للوحدات الإدارية والذي يوحد جميع القوانين المالية المتعلقة بإيرادات الوحدات الإدارية بقانون واحد، ويتيح لهذه الوحدات ردف موازنتها بإيرادات جديدة بما يساعدها على تحسين وضعها المالي ويمكنها من القيام بمسؤولياتها والدور التنموي والخدمي المنوط بها في المجتمعات المحلية».

وقد أوضح وزير الإدارة المحلية والبيئة ما يلي: «تم تعزيز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية ما يمكنها من تنفيذ مشاريعها وتقديم خدماتها للمواطنين بشكل أفضل وأقل نسبة من الرفع».

وفي حديث منقول عن لسان وزير الإدارة المحلية خلال اجتماع في اللاذقية مع أعضاء المكتب التنفيذي للمحافظة ورؤساء الوحدات الإدارية فيها، بتاريخ 2021/12/31، أن: «القانون المالي للوحدات الإدارية خطوة نحو تعزيز اللامركزية الإدارية وتحسين الخدمات في كل وحدة».

## كل شيء خاضع للضريبة والرسوم

نظرة سريعة على مواد القانون يتبين أن غالبية المطارح الضريبية تم زيادة الرسوم والضرائب فيها، مع بعض الاستثناءات في بعض المطارح الضريبية التي تم التركيز عليها رسمياً لتغطية على الرفع الضريبي في مطارح أخرى، بالإضافة إلى ردف موازنات الوحدات الإدارية بإيرادات جديدة من مطارح محددة.

فعلى سبيل المثال تم «فرض نسبة 5% من قيمة فاتورة استهلاك المياه»، وكذلك «فرض نسبة 11% من قيمة القدرة الكهربائية المستهلكة»، و«نسبة 20% على قيمة مبيعات المؤسسة العامة للتبغ والتبناك»، لصالح الوحدات الإدارية.

مثال آخر حول الرسوم التي تستوفها الوحدات الإدارية لقاء الرخص الممنوحة لإنشاء أي بناء أو إجراء إصلاح أو تعديلات في حالة البناء: «رسم وقدره 1%» من القيمة الرائجة للمتر المربع من الأرض التي أعطيت رخصة البناء عليها عن كل متر مربع من

البناء باعتبار المساحة الطابقية وفق قانون البيوع العقارية النافذ».

ولكم مثلاً أن تتخيلوا النسبة «المحدودة» أعلاه، والمحددة بـ 1% بموجب قانون البيوع العقارية النافذ، خاصة مع عدم اكتفائها بالأبنية التي ستتم إشادتها، بل شملت أيضاً «إجراء إصلاح أو تعديلات في حالة البناء»، أي كل البيوت المدمرة، كلاً أو جزءاً، في الكثير من المدن والبلدات والقرى بنتيجة المعارك على امتداد الخارطة السورية!

فأين «تخفيف الأعباء على المواطن» بحسب تصريح وزير الإدارة المحلية لوكالة سانا؟! بالمجمل يتبين أنه لم يبق شيء بمعزل عن الضريبة والرسوم لصالح الوحدات الإدارية، اعتباراً من رسوم الاستهلاك على المياه والكهرباء، مروراً برسوم التزفيت والتعبيد والأرصفة والأسبقة، وليس انتهاءً بالرسوم الشهرية على المحال والفعاليات الاقتصادية والتجارية والمهنية، ورسوم الإعلانات المعروضة على أنظار الجمهور في الأماكن والمحلات، وطبعاً كل ذلك بالنتيجة سيكون من جيوب الغالبية الفقيرة من المواطنين، إن كان بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ومن باب التهكم قال أحدهم «لم يبق إلا فرض ضريبة على الشهيق والزفير، أو على اللوحة الإسمية الموضوعة على أبواب البيوت»!

## الطامة في رسم مقابل التحسين!

أفرد القانون مواد مطولة حول الرسم مقابل التحسين، فقد ورد في المادة 23 منه ما يلي: أ- يفرض رسم مقابل التحسين على مالكي العقارات المبنية وغير المبنية والسطوح والأراضي التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة، وتتولى كل وحدة إدارية تحصيل هذا الرسم ضمن حدودها الإدارية.

ب- يعد من أعمال المنفعة العامة كل ما تنفذه الجهات العامة والخاصة من الأعمال الآتية: فتح الطرق أو توسيعها وإنشاء الجدران الاستنادية والأسواق والمولات والساحات والحدائق العامة أو توسيعها أو تعديلها- إنشاء الجسور ومجاري المياه والسيول وتغطية الأنهار- تطبيق القوانين الخاصة بتنظيم وعمران المدن- مشاريع السياحة والإصطياف والإشتاء- تعديل أوجه الانفعال والاستعمال للعقارات الواقعة سواء داخل المخطط التنظيمي أو خارجه أو الواقعة ضمن مناطق التوسع، أو تعديل الوجائب والقيود المفروضة عليها أو تعديل نظام ضابطة البناء- مناطق التطوير العقاري.

إن المروحة الواسعة من «أعمال المنفعة العامة» والتي تشمل «كل ما تنفذه الجهات العامة والخاصة» بحسب ما ذكر أعلاه، سيفرض لقاءها «رسم مقابل التحسين» على مالكي العقارات المبنية وغير المبنية والسطوح والأراضي، ووفق نسب تقررها اللجان المشكلة لهذه الغاية، استناداً إلى: «تقدير قيمة العقارات المبنية وغير المبنية والسطوح والأراضي التي يطرأ عليها تحسين نتيجة الأعمال المنصوص عليها بالمادة 23/2 من هذا القانون، وتقدير قيمة تلك العقارات والسطوح والأراضي بعد تنفيذ أعمال المنفعة



التعدي على الحدائق والوجائب، وغيرها مما يمكن إدراجه ضمن المروحة الواسعة والمفتوحة أعلاه تحت عبارة «المنفعة العامة»، مع تقديرات اللجان لمقدار الرسم النهائي بحسب نص القانون!

فكل ما ستقوم به الوحدات الإدارية، أو الجهات الخاصة في مكان عمل هذه الوحدات، من الآن فصاعداً يمكن إدراجه ضمن مفردة «التحسين»، حتى وإن كان من ضمن مهامها وواجباتها المفترضة، وحتى لو كان فيه تعدد على الملكيات ذات النفع العام، ليفرض بموجبه الرسم المطلوب والمنصوص عنه قانوناً، كمصدر تمويل دائم ومستمر ومطاط من جيوب العباد!

العامة»، وذلك بحسب المادة 27 من القانون. وبحسب المادة 32/3 من القانون: «يكون رسم مقابل التحسين مساوياً لنصف التحسين المقدر».

ولكم أن تتخيلوا مثلاً أن تمنح محافظة ما رخصة لاستثمار مول تجاري أو لمشروع سياحي، سينتفع منه المستثمر المحظي من كل بد، كما ستنتفع منه المحافظة أو الوحدة الإدارية المعنية، لكنه بالمقابل سيفرض رسم مقابل التحسين على مالكي العقارات المبنية وغير المبنية والسطوح والأراضي في منطقة المشروع المستثمر، ووفق نسب تقدرها اللجان المعنية لتفرض رسماً يساوي نصف التحسين المقدر.. وهكذا ربما لقاء مشاريع

لم يبق شيء بمعزل عن الضريبة والرسوم لصالح الوحدات الإدارية وطبعاً من جيوب الغالبية الفقيرة من المواطنين إن كان بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر

## المركزية واللامركزية في الجباية والتوزيع فقط

من الواضح أن ترجمة الحديث عن «توسيع سلطات وصلاحيات مجالس الوحدات الإدارية» كان بالنتيجة عبر «تعزيز الإيرادات المالية» لهذه الوحدات فقط لا غير، من خلال زيادة الرسوم والضرائب على المواطنين والفعاليات الاقتصادية، أما الحديث عن المركزية واللامركزية بهذا الصدد فقد تبين أنه مرتبط فقط بعمليات الجباية وتوزيع الإيرادات!

فالمشاريع التنموية ومهام تطوير الوحدات الإدارية على المستوى الخدمي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني بات رهناً بما يتم جبايته من ضرائب ورسوم من قبل كل وحدة إدارية، بمعزل عن مهامها وواجباتها المفترضة، وعن الدور الحكومي على هذا المستوى.

فقد تحلت الحكومة من مسؤولياتها على هذا الجانب على ما يبدو، وبشكل نهائي! أما عن اللامركزية بما يخص المسؤولية الشعبية مثلاً على عمليات الرقابة والمتابعة لعمل الوحدات الإدارية، والمحاسبة على الفساد والتقصير، إن لزم الأمر، بما يخص التطوير والمشاريع التنموية، فقد كانت غائبة، ليس من متن القانون، بل من أسبابه الموجبة، والتصريحات التي سبقت صدوره أو أعقبته!

وللحديث تنمة، فالقانون كبير وواسع، ونتأججه وانعكاساته السلبية على جيوب ومعيشة الغالبية الفقيرة أكبر وأوسع وأعمق!

# بانوراما افتتاحيات



## تحتاجها سورية اليوم؟» 25 نيسان 2021

«ينبغي التذكير نهائية، بأن القرار الدولي الذي يترجم بشكل ملموس مسألة داخلية وطنية وسيادية» هي حق السوريين كل السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، لا حق الجهات الحاملة للسلاح، أو الجهات المزكاة دولياً، في فرض إرادتها على الشعب السوري»، هذا القرار يترجم أيضاً مسألة دولية تتعلق بتوازن القوى الدولي الجديد الذي يتراجع بموجبه الغرب وأتباعه وعملاؤه أيضاً كانت اصطفافاتهم الشكلية والشعاراتية، والتنفيذ الكامل لهذا القرار هو طريق الزامي ليس لحماية وحدة سورية وإنهاء أزمته فحسب، بل أيضاً لتثبيت التوازن الدولي الجديد.»

## افتتاحية قاسيون 1016: «ينتهي 2254 عندما يطبق كاملاً» 2 أيار 2021

«أمام استهتار المتشددين بوحدة البلاد وانفصالهم عن الواقع، فإن على عاتق الوطنيين من كل الأطراف السورية أن يكتفوا عملهم المشترك ويرفعوا تنظيمهم إلى الحدود القصوى، للعمل ضد محاولات تعميق

تنظيم صفوفها، لأن ذلك هو الأداة الأساسية لإنقاذ حق السوريين في تقرير مصيرهم.»

## افتتاحية قاسيون 1009: «بعد 10 سنوات.. الحركة الشعبية ستعود» 14 آذار 2021

«المضي في عمليات «ديمقراطية» تحت سيطرة السلاح، ولا تشمل الأرض السورية كاملة، ولا تشمل كل السوريين، ولا تجري على أسس حقيقية وزيهة تضمن حق الشعب السوري في تقرير مصيره بشكل فعلي، هو أمر شديد الخطورة؛ فهو لن يكون مجرد تعقيد إضافي للأزمة، أو تأخير إضافي للحل، بل وأكثر من ذلك، فإنه سيقدم خدمة مجانية لأولئك الذين يطمون ويعملون على تقسيم سورية، وإنهاء وجودها الجغرافي السياسي. الحفاظ على سورية موحدة أرضاً وشعباً، والخروج من المأساة التي يعيشها الشعب السوري، يمر عبر طريق واحد لا غير: التنفيذ الكامل للقرار 2254 والذي على أساسه تجري انتخابات تشمل كل السوريين وكل الأرض السورية، وفي ظروف من النزاهة والشفافية.»

## افتتاحية قاسيون 1015: «أية ديمقراطية

**حق تقرير المصير يعني ضمناً وحدة البلاد وسيادتها عليها ونقل السلطة بشكل فعلي وحقيقي للشعب في المركز والمناطق عبر آليات دستورية جديدة**

مع مطلع 2022، نستعرض فيما يلي أفكاراً أساسية وردت في افتتاحيات قاسيون خلال 2021، وقد وضعناها ضمن عناوين عريضة، ويمكن قراءة أي منها كاملة على موقع قاسيون من خلال الروابط المرفقة؛ حيث تم تصنيف الافتتاحيات بين سوري ودولي، وتصنيفات فرعية ضمن كل منهما، بالرغم من ذلك، فإن تعقيد الملف السوري يجعل من كل من المواضيع التي تم تناولها مرتبطة بعضها ببعض، ومتداخلة على المستوى السوري والدولي.

### سورياً - الأزمة السورية

«الحل السياسي عبر القرار 2254 وفتح باب التغيير الجذري الشامل، بات استحقاقاً وطنياً يعلو فوق أي استحقاق آخر، والترابط العضوي بين التغيير الجذري ومنع الانهيار بات واضحاً للقاصي والداني.

إن منع انهيار سورية، ليس مطلباً وحاجة للشعب السوري فحسب، بل وهو أحد المفردات الأساسية المتعلقة بتثبيت التوازن الدولي الجديد الذي تتراجع ضمنه المنظومة الغربية الصهيونية، وتتقدم فيه منظومة علاقات التبادل المتكافئ.»

### افتتاحية قاسيون 1004: «كي تكون سورية بخير» 7 شباط 2021

«حق تقرير المصير، يعني ضمناً وحدة البلاد وسيادتها وسيادة شعبها عليها... ونقل السلطة بشكل فعلي وحقيقي للشعب في المركز والمناطق، عبر آليات دستورية جديدة.

وخروج كل القوات الأجنبية من سورية على الإطلاق ودون استثناء، وعلى رأسها قوات الاحتلال الصهيوني عبر تحرير الجولان السوري المحتل كجزء من حزمة شاملة لتطبيق القرارات الدولية 2254، و242.

هذه الأبعاد المختلفة بإنهاء كارثة الشعب السوري، التي تراكمت عبر عقود طويلة، وانفجرت خلال العقد الأخير، هي جوهر حقّه في تقرير مصيره الذي لا يمكن اختزاله بأي شكل من الأشكال في مجرد تبديل أو تبادل طرايبش، بل وأسوأ من

ذلك تبديل وتبادل طرايبش إعلامي ووهمي فحسب.»

### افتتاحية قاسيون 1007: «مفردات حق تقرير المصير» 28 شباط 2021

«أولاً: إن انطلاق الحركة الشعبية في سورية كان لأسباب داخلية بالدرجة الأولى. ثانياً: اتضح أن أحد أخطر أشكال «المؤامرة»، ليس التدخلات الخارجية والإرهاب فحسب، بل والفاسدون الكبار المنتفزون داخل جهاز الدولة.

ثالثاً: أولئك الذين عملوا ضد الحوار وضد الحل السياسي في الطرفين، عادوا إليه مرغمين، ولكن بعد ماذا؟

رابعاً: إن الطروحات الطائفية، والطروحات التي تبنت خيار العنف، كانت خدمة كبرى لأعداء التغيير الجذري في النظام والمعارضة. خامساً: الأكاذيب المتعلقة باستخدام السلاح لحماية الناس، أو باستدعاء التدخل الخارجي لحمايتهم، أثبتت بالتجربة القاتلة الملموسة. إنها لم تؤد إلا إلى مضاعفة أعداد الضحايا ومضاعفة العذابات وإبعاد التغيير.

سادساً: إذا كانت الحركة الشعبية قد انكفأت مؤقتاً بسبب السلاح والعنف والقمع والتدخلات الخارجية، فهذا لا يعني إطلاقاً أنها انتهت.

سابعاً: وظيفة الحل السياسي عبر القرار 2254 هي تمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه، وهذا الكلام هو في جوهره: تمكين الحركة الشعبية السورية من إعادة



# قاسيون في 2021



ومن حقهم على الأطراف السياسية السورية والدولية أن تساعدهم في إيقاف معاناتهم والوصول إلى حلول مؤقتة تبيحهم في أرضهم أعزاء ومكرمين، إلى حين يبدأ الحل الشامل عبر القرار 2254، والذي تكمن وظيفته الأساسية ليس فقط في استعادة وحدة البلاد أرضاً وشعباً وإخراج القوى الأجنبية منها، بل وأيضاً في تأمين ظروف مناسبة لا تهجير جديد، بل لعودة المهجرين سابقاً، وكذلك البدء في عملية التغيير الجذري الشامل المستحق، والذي سيكفل وحده الحفاظ على وحدة سورية وكرامة شعبها.»

**افتتاحية قاسيون 1034: «لا للتهجير بكل أشكاله» 5 أيلول 2021**

«منع التهجير بحد ذاته، هو إنجاز يحسب لإرادة السوريين في البقاء في أرضهم، ويعني إنجازاً لكل السوريين من كل الاصطفايات والراغبين بإنهاء الأزمة والوصول إلى حل سياسي... لأن الطريق نحو الحل السياسي يمر عبر بقاء السوريين في أرضهم، وعبر حل الأزمات المختلفة بالحوار وليس بالسلاح.»

الاتفاق بهذا المعنى، ولأن المتشددين كانوا يحملون بنسبة 2254 عبر التصعيد، وعبر عدم الوصول إلى اتفاق، فإن معناه يتجاوز درعا إلى سورية كلها؛ عبر التأكيد على أنه ليس من حل نهائي لأية أزمة من الأزمات المترامية في سورية، إلا الحل السياسي الشامل، وعبر 2254 بالذات، وما يمكن القيام به إلى حين الوصول إلى ذلك الحل هو حلول جزئية ومؤقتة.»

**افتتاحية قاسيون 1035: «في معاني اتفاق درعا» 12 أيلول 2021**

«البحث عن حل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الأمور التالية:

**أولاً:** ليكون الحل سورياً - سورياً، لا بد من حوار حقيقي وجدّي وتفاهم بين النظام ومسد.

**ثانياً:** تحقيق مثل هذا الحوار وهذا التفاهم لا يمكن أن يتم دون أن يكون إطاره وأساسه ومنظوره هو القرار 2254.

**ثالثاً:** تطبيق هذا القرار هو أمر لا يعني النظام ومسد فقط، بل ويعني جميع السوريين. ولذا ينبغي أن تشترك فيه المعارضة الوطنية الديمقراطية، بحيث يتحول هذا الحوار، ونتائجه، إلى فاتحة لتطبيق كامل وشامل للقرار 2254... والذي لا مخرج من مختلف أنواع الأزمات التي تعيشها سورية، بما فيها أزمة الشمال الشرقي وضرورة منع أي عدوان جديد، إلا بتطبيقه كاملاً.»

**افتتاحية قاسيون 3401: «الشمال الشرقي و4522» 7 تشرين الثاني 1202**

«حالة تقسيم الأمر الواقع ووجود قوات

العداوات والانقسامات بين المنهوبين من السوريين. على الوطنيين من كل الأطراف أن يدفعوا معاً باتجاه تنفيذ 2254، باتجاه حل سياسي تسود على أساسه الأغلبية المنهوبة المضطهدة والمظلومة من الشعب السوري، وتتصالح فيما بينها وتضمّد جراحها، وتتجاوز أشياء كثيرة مما حصل في الماضي، لكي تتمكن من الاتحاد بوجه ناهبها، الذين كانوا هم الأساس في إغراقها بالدماء والعذابات... لأن هذه الأغلبية هي وحدها ضامنة وحدة سورية، وهي صاحبة المصلحة الأولى بسورية موحدة.»

**افتتاحية قاسيون 1020: «المصالحة الوطنية... كيف؟» 30 أيار 2021**

«إن الانتصار الذي ينتظره ويسعى إليه الشعب السوري، لم يعد محصوراً في انتهاء أزمة جزئية هنا أو هناك، أمنية تارة ومعيشية تارة أخرى؛ بل إن النصر المنتظر بات سلة متكاملة تشمل إيقاف الانهيار وإيقاف حالة تقسيم الأمر الواقع، وإنهاء الوجود الأجنبي على أرض البلاد، وتشمل تحقيق التغيير الجذري الشامل اقتصادياً - اجتماعياً وسياسياً لمنظومة متعفة بات استمرارها مكاناً ليس لاستمرار الأزمة فحسب، بل ومكافأة لوضع البلاد وأهلها على سكة الدمار الشامل.»

**افتتاحية قاسيون 1030: «محكومون بالانتصار؟» 8 آب 2021**

«إن تحقيق مهام التغيير يصبح ممكناً فقط حين تتحول الحركة «الشعبية» من نشاط سياسي عالٍ إلى «نشاط سياسي عالٍ ومنظم». وفي الخصوصية السورية، فإن التنفيذ الكامل للقرار 2254 سيكون إشارة البداية لانطلاقة جديدة أقوى وأكثر انتظاماً لحركة شعبية تحت الخطى نحو بناء سورية جديدة، قوية وعادلة، وتليق بتضحيات وتاريخ أبنائها، ويليقون لها!»

**افتتاحية قاسيون 1032: «الحركة الشعبية و2254» 22 آب 2021**

«إن الغائب عن أذهان رافضي الحل السياسي ضمن النظام، هو أن السلوك الحرجي والمعرقل الذي يمارسونه، والذي يتلقفه متشددو الطرف الآخر بأقصى ترحاب ممكن، لا يفعل سوى أنه يسرع إنهاء الأوهام المضادة للحل والمضادة لعملية التغيير الجذري الشامل المستحق، بل ويدفع كل القوى المعنية إلى إصرار مضاعف على الذهاب باتجاه التطبيق الكامل للقرار 2254.»

**افتتاحية قاسيون 3301: «لماذا استمرار التوتير في درعا؟» 92 آب 1202**

«إن من حق أهل درعا أن يبقوا في أرضهم،



## سورياً - العملية السياسية السورية

«لأن المتشددين لديهم جداول عملهم الخاصة بهم بعيداً عن مصالح الشعب السوري، فإن المطلوب هو إبعاد احتمال الانتقال نحو خطوات جديدة في تطبيق الحل السياسي، وإضاعة أكبر قدر ممكن من الوقت... في هذا التوقيت بالذات تخرج ففاعة «المجلس العسكري»

المهم في المسألة بأسرها، هو أن حجم الإصرار على تعويم هذه الفكرة، ليس إلا تعبيراً عن حجم الفرصة الحقيقية للمضي قدماً في تطبيق الحل السياسي الفعلي عبر 2254.»

**افتتاحية قاسيون 1005: «حجم الففاعة... وحجم الفرصة» 14 شباط 2021**

«يمتلئ الفضاء الإعلامي هذه الأيام بشتى أنواع الدجل السياسي وبمختلف ضروب «اقتراحات الحلول» التي تشترك في أنها تغريد من خارج القرار 2254.

حين ترى الأطراف المتشددة أنها محكومة بالذهاب نحو الحل، فإنها تسعى إلى تقليل التنازلات المقدمة من كل منها نحو الأخرى، وهذا نفسه يؤدي إلى مزيد من التأخير في الوصول إلى الحل... لأن القاعدة الثابتة في مسألة التنازلات ينبغي أن تكون: تنازلات من كل الأطراف السياسية لصالح طرف واحد هو الشعب السوري.

كذلك الأمر بما يتعلق بمسألة الضمانات للجهات والأشخاص، التي يجري البحث عنها تمهيداً للحل. وهنا أيضاً ينبغي أن يعلم الجميع أن الضمانة الوحيدة لسورية هي الشعب السوري نفسه. من يحتاج إلى ضمان لمستقبله ولا استمراره واستمرار وجود بلاده، ولا يجوز أن ينتظر بأي شكل من الأشكال، تأمين ضمانات لأي كان، ومهما كان... لأن هكذا انتظار هو خارج أي عرف أخلاقي أو إنساني أو سياسي.»

**افتتاحية قاسيون 1006: «حول الضمانات والتنازلات» 21 شباط 2021**

أجنبية متعددة على الأرض السورية هما عائقان أساسيان أمام استعادة سورية موحدة. ولكن ما ينبغي أن يكون واضحاً بالنسبة للعائق الأول، أي تقسيم الأمر الواقع، هو إن فرض السيادة على كامل الأراضي يمر حصراً عبر التنفيذ الكامل للقرار 2254 وبمشاركة كل القوى السورية في مستقبل سورية.

بالنسبة للعائق المتمثل بوجود القوات الأجنبية، فهذا أيضاً ينبغي إزالته عبر انسحاب تلك القوات بالأولوية وعبر الترتيب الطبيعي والضروري.

لن يكون الحل ممكناً دون تحقيق احتمال داخلي واحد لا بديل عنه، وهو أن على القوى الوطنية الديمقراطية أن تجد سبيلها إلى التقارب والتهيؤ لعملية مفاوضات حقيقية وفقاً للقرار 2254 وذلك بغض النظر عن رأي المتشددين من كل الأطراف، وعن إرادتهم.»

**افتتاحية قاسيون 1045: «نحو سورية الموحدة... كيف؟» 21 تشرين الثاني 2021**

«إن الحفاظ على من ظلوا في البلاد فيها، وتمكين الذين خارجها من العودة إليها بأسرع وقت ممكن، بات شرطاً أساسياً للحفاظ على البلاد نفسها، وتالياً بات معياراً للموقف الوطني، بعيداً عن الهذر والنفاق الكثير الذي نسمعه في هذه المسألة.

وتحقيق هذا الأمر، بات يمر عبر إيقاف الانهيار الاقتصادي - الاجتماعي فوراً، وهذا ممكن فقط عبر تغيير شامل للبنية المتعفة فساداً وتسليطاً، التغيير الذي لا طريق له إلا الحل السياسي الشامل عبر تطبيق القرار 2254، وبكل بنوده.»

**افتتاحية قاسيون 1049: «حول تجريف سورية من شعبها» 19 كانون الأول 2021**

## الحفاظ على

### سورية موحدة أرضاً وشعباً والخروج

### من العاساة التي

### يعيشها الشعب

### السوري يمر عبر

### طريق واحد لا غير

### التنفيذ الكامل للقرار

### 2254

# بانوراما افتتاحيات



الحرامية الكبار يبدأ بيد مع العقوبات الغربية والحصار... والهدف من ذلك هو تجهيز السوريين للقبول بأي نوع من «الحلول» التي تناسب أمراء الحرب، والذين لا يملكون في جعبتهم من مشاريع سوى إعادة تقاسم النهب فيما بينهم، وإبقاء المنهوبين منهوبين، حتى لو أودى ذلك بوحدة البلاد. سيناريوهات أمراء الحروب، باتت تتقاطع جميعها في حاجتهم إلى بيئة محددة بالمعنى الإقليمي والدولي، تقبل بالقفز فوق القرار 2254، وتفتح الباب على نسف الوظيفة الإقليمية التاريخية لسورية، إن لم يكن نسفها من الأساس.

وهو لا ينبغي السماح به بأية حال من الأحوال؛ الأمر الذي يتطلب الدفع بأقصى سرعة ممكنة نحو التكتاف بين الوطنيين السوريين من كل الأطراف، للدفع نحو تطبيق القرار 2254 كاملاً، وبلاستفادة من التوازن الدولي الذي ييسر خلافاً لمصلحة الغرب وأتباعه. «**افتتاحية قاسيون 1011: سياسات «وهن عزيمة الأمة»»**، 28 آذار 2021

«إن الأولوية ينبغي أن تكون في الوصول إلى صيغة تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية وتحررها من الاستثمار السياسي

إحدايات عمل اللجنة، وليس فقط «منهجية» عملها. فشل الاجتماع الأخير ينبغي أن يكون درساً وحافزاً، للسوريين أولاً، وللأطراف الدولية والإقليمية التي لها مصلحة حقيقية في الحل... إذا تم استيعاب هذا الدرس والعمل على أساسه، فسيكون ذلك نتيجة مهمة جداً للجولة السادسة، ومن حيث لا يريد المتشددون. «**افتتاحية قاسيون 1041: درس الجولة السادسة»**، 24 تشرين الأول 2021

**سورياً - الوضع الاقتصادي السوري**  
«إذا كانت سرعة الانهيار المعيشي قد بلغت خلال 2020، 34 ضعف سرعة الانهيار في السنوات التي سبقتها، فإن ذلك يعني أن 2021 يمكن لها أن تكون أشد كارثية وخطورة بكل المقاييس، ما لم يتم البدء بالحل الشامل فوراً... ولذا يجب أن يبدأ الحل. «**افتتاحية قاسيون 999: أربع رسائل في العام الجديد»**، 3 كانون الثاني 2021

«تجري عملية ممنهجة لإيهان عزيمة السوريين، وإيصالهم إلى أقصى درجات الإنهاك والإعياء، ويجري ذلك على يد

والمتشددتين في الطرفين، وكذلك استكمال تمثيل المغيبين عن اللجنة، وتحقيق توازن معقول ضمن التمثيلات الموجودة فيها. كذلك فإن نقل أعمال اللجنة إلى دمشق مع توفير الضمانات اللازمة لأعضائها، بات عملية. ثانياً: هذا كله لن يكون كافياً، بل يجب أن يترافق مع المضي في تنفيذ بقية بنود القرار 2254، وعلى رأسها جسم الحكم الانتقالي. «**افتتاحية قاسيون 1002: الاستحقاقات السورية»**، 24 كانون الثاني 2021

«وإذا كنا نكرر دائماً أن الوقت السوري هو وقت تطبيق القرار 2254 كاملاً، والذي ينبغي أن يكون على طاولة العمل الوطني السوري، فإن تكرار الفشل والتعطيل في اللجنة الدستورية، يعيد التأكيد الآن ليس أن 2254 يجب أن يكون على طاولة التنفيذ فحسب، بل وبالتحديد السلة الأولى بموضوعاتها المتعددة وعلى رأسها: «إقامة حكم ذي مصداقية وشامل للجميع ولا يقوم على أسس طائفية».

**افتتاحية قاسيون 1003: ماذا بعد الجولة الخامسة؟»**، 31 كانون الثاني 2021

«إن الدستور هو أحد البنود المهمة ضمن 2254، ولكن تنفيذه لا يمكن أن يكتفى دون المباشرة بتنفيذ البنود الأخرى. وهذه العملية تحتاج إلى تضافر عاملين، دولي-إقليمي: يتعلق بتفاهات التي يمكن إنجازها، وضمناً الدور المطلوب من ثلاثي أستانا في هذا الإطار، وهو الدور الذي بات حاجة إلى نقلة نوعية يتجاوز فيها العتبة التي وصل إليها ووقف عندها منذ ما يقرب العام. وداخلي: يتعلق بمدى قدرة الوطنيين من كل الجهات على توحيد قواهم وجهودهم لكسر إرادة المتشددين وتجار الحرب والفاستين الكبار الذين لا مصلحة لهم بإنهاء الكارثة، والذين تدفعهم شهوتهم للنهب وللحفاظ عليه إلى محاولة التمسك بالتوازن الدولي القديم، وبالغرب تحديداً، بكل ما يحمله ذلك من مزالق شديدة الخطورة بالأبعاد المختلفة، وعلى رأسها البعد الوطني.»

**افتتاحية قاسيون 1037: امتحان الجولة السادسة»**، 26 أيلول 2021

«الأشهر القليلة الماضية، تظهر بكل وضوح أن الأمريكي والصهيوني قد وصلوا - من وجهة نظرهما - إلى مرحلة تمييز الاستنزاف التي يعبرون عنها بشعار «تغيير سلوك النظام»، والمقصود هو اقتلاع سورية من موقعها التاريخي.

وعليه، فإن أي تضيق إضافي للوقت، وأية تمثيلات حركة كاذبة، لن تنطلي على أحد، وأكثر من ذلك فإنها ستصب مباشرة في خانة الأمريكي والصهيوني، ولذا لا يجوز للوطنيين التهاون معها، نهائياً. «**افتتاحية قاسيون 1040: الدستورية: المطلوب نتائج حقيقية»**، 17 تشرين الأول 2021

«نتائج هذه الجولة، جاءت مؤكدة لما سبق أن قلناه مراراً حتى مما قبل تشكيل اللجنة، وإذا كان واضحاً بالنسبة لنا أن الطرفين المتشددتين يقومان منذ البداية بمحاكاة حركة، وليس بحركة فعلية، فإن دوي انفجار الاجتماع الأخير، وبعد كل الجهود التي بذلت لإنجاحه، قد وصل إلى كل الأضغاع، وحسم أية تهنئات أو توقعات أو مراهنات سابقة، ووضع على طاولة التنفيذ مسألة تغيير

«على عاتق الوطنيين السوريين من كل الأطراف، مهمة الوصول فيما بينهم، وبأسرع وقت ممكن، إلى اتفاقات تكون الأساس للمباشرة بتنفيذ القرار 2254. الاتفاقات المطلوبة، ينبغي أن تجري على أساس أن يقدم الجميع تنازلات لا لمصلحة بعضهم بعضاً، بل تنازلات تصب جميعها في مصلحة الشعب السوري. وإن تمكنت القوى الوطنية السورية من الوصول إلى هكذا اتفاقات، وفي ظل الوضع الدولي الراهن، فإنه يمكن أن تفرض اتفاقاتها على الجميع.»

**افتتاحية قاسيون 1008: ماذا بعد أستانا وسوتشي؟»**، 7 آذار 2021

«أمران أساسيان شغلا الربع الأول من هذه السنة سورياً. الأول: هو انهيار مستوى معيشة عامة السوريين في كل المناطق السورية بمستوى وسرعة غير مسبوقه طوال السنوات العشر الماضية. والثاني: هو محاولات تميم حالة اليأس مع انتهاء الجولة الخامسة للجنة الدستورية دون تحقيق أي تقدم، ومع وضوح كامل للنوايا بعدم الرغبة في إحراز أي تقدم.

ما يستدعي الوقوف عنده من الطروحات الجديدة المتعلقة بالحل السياسي، هو تلك الطروحات التي تتحدث عن مجموعة عمل دولية جديدة، وعن «قرار دولي جديد». ويذهب أصحاب الطرح إلى أن المقصود هو تجاوز القرار 2254.

القرار 2254 كان ولا يزال الطريق الإلزامي الوحيد لإنقاذ سورية وشعبها، وتطبيقه ينبغي أن يتم بيد السوريين ولمصلحتهم. وإذا ما كان هناك توافق دولي «جديد» حول التطبيق، فإنه سيبقى ضمن فلك 2254، ولكن وكما قلنا مراراً: لا يجوز انتظار التوافق الدولي، ولا يمكن الانتظاره، بل على الوطنيين تكثيف عملهم المشترك للوصول إلى توافق سوري وفرض توافق دولي.»

**افتتاحية قاسيون 1013: 2254 المخرج الأمن الوحيد والإجباري»**، 11 نيسان 2021

«لا يزال البعض - محكوماً بالرؤية المصلحية الضيقة - ينظر إلى القرار 2254 وإلى الحل السياسي على العموم، بوصفه مجرد أداة لصراع سياسي على السلطة. إن تطبيق القرار 2254 بات مَدْخلاً إجبارياً ليس لإيقاف الكارثة السورية فحسب، بل لإعادة توحيد سورية، ولاستعادة سيادتها، وإخراج القوات الأجنبية منها، ولاستعادة دورها الإقليمي الفاعل المعادي للصهيوني، وفتح الباب أمام السوريين ليعيشوا في بلادهم التي يحبونها، وبيئتهم ملايين محرومين منها، حياة كريمة وعزيزة تليق بهذا الشعب وبتاريخه وبنضالاته.»

**افتتاحية قاسيون 1029: 2254 أكبر من صراع سلطة»**، 1 آب 2021

**سورياً - اللجنة الدستورية**  
«أمام الوطنيين السوريين استحقاقات وجودية يجب المضي سريعاً لتنفيذها، بغض النظر عن إرادة الأمريكي وسياسته، وهذه الاستحقاقات هي: أولاً: تحقيق تقدم ملموس في عمل اللجنة الدستورية، وهو أمر يتطلب تكبير المعطلين



# قاسيون في 2021



التحريض الغربي وتحريض الفاسدين الكبار ضمن النظام والمعارضة، إلا أنه مؤثر على ضرورة أن تأخذ روسيا والصين هذا المزاج الشعبي المستاء على محمل الجد، لملاقاته بسرعة ولعدم السماح بتثمينه في خدمة الغرب، وعليهما مساعدته على التحول إلى رافعة لمقاومة «الحلول» الغربية المخيفة. إن ذلك لا طريق له إلا طريق واحد هو المباشرة بتنفيذ كامل القرار 2254، وتأمين الإطار اللازم اقتصادياً لتجاوز العقوبات الغربية بما في ذلك تهديد الطريق للسوريين لافتتاك بلادهم من يد تجار الحروب والفاسدين الكبار والمنظومات التابعة والفاصلة... لأن الغرب بات يعبر بكل طريقة ممكنة، أنه لا يريد تطبيق القرار 2254، بما في ذلك سلوكه و«صفقاته» وتصريحاته»

**افتتاحية قاسيون 2401: «ملاقة الاستياء مدخلاً للحل»، 13 تشرين الأول 1202**

«إن الطريق الوحيد العملي والفعلية لحل شامل لازمة ولتطبيق كامل للقرار الدولي، بما يسمح باستعادة سيادة الشعب السوري واستعادة وحدة أراضيه، وبما يفتح أبواب التغيير الجذري الشامل لمصلحة الشعب السوري، يمر عبر ثلاث مسائل أساسية: أولاً: الارتقاء بدور ثلاثي أستانا من العمل التفصيلي وخاصة العسكري، إلى مستوى العمل السياسي الشامل، بما يسمح بانتزاع المبادرة نحو تطبيق الحل، سواء رغب الغرب في الانضمام أم لم يرغب.

**ثانياً:** كي تتمكن أستانا من القيام بذلك، ولكي تخرج من دائرة الابتزاز الغربي، فلا بد من الاستعانة بالصين في الشأن الاقتصادي على الأقل.

**ثالثاً:** لا بد، أن يكون لدى القوى الوطنية السورية ما يكفي من التوافقات، ومن العزيمة الصلبة للمضي نحو الحل ونحو تجميع إرادات الأغلبية الساحقة من السوريين باتجاه الخروج نحو سورية الجديدة، ذات التوضع الواضح المعادي لـ «الإسرائيلي»، وذات العلاقات السلمية والندية مع دول الجوار».

**افتتاحية قاسيون 4401: «أستانا + الصين قاطرة 4522»، 41 تشرين الثاني 1202**

## دولياً - الدور الغربي في سورية والمنطقة - الولايات المتحدة

«ينبغي أن نتذكر جيداً تاريخ 2021/1/6، لأنه التاريخ الذي شهد فتح أول كوة في جدار النظام السياسي الأمريكي، ومن خلفه المنظومة الغربية بأسرها... ولأن تيار التاريخ العاصف سيمر عبر هذه الكوة بالذات، وهو أمر سيأخذ وقته بطبيعة الحال، ولكن نتائجه العامة، واضحة منذ الآن، وللحديث تتمة».

**افتتاحية قاسيون 0001: «أكبر من ترامب... أبعد من الديمقراطية»، 01 كانون الثاني 1202**

«اتسم الخطاب الأمريكي خلال الأشهر الأربعة التي مرت حتى الآن من عمر الإدارة الجديدة، بأنه خطاب تصعيدي في معظم الشؤون الكبرى في الإطار الدولي، خاصة تلك المتعلقة بالصراع مع روسيا والصين. وهذا الخطاب هو من حيث الجوهر استمرار للخطاب الأمريكي في فترة ترامب، وإن اختلفت بعض التفاصيل.

إن احتمالات الوصول إلى توافق على أساس

الدفاع عن «الفئات المستثناة» والتي ستستثنى، أي الدفاع عن الـ 90% من السوريين في وجه من يضعون عليهم حتى الخنق، يتطلب إعادة النظر بمجمل البنية الاقتصادية - الاجتماعية للبلاد، والتي هي إعادة نظر بمجمل البنية السياسية أيضاً... وهذه وتلك طريقهما الوحيد بات الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254، والذي أدى تأخره بالذات إلى هذا التدهور السريع والكبير».

**افتتاحية قاسيون 1046: «ما وراء رفع الدعم»، 28 تشرين الثاني 2021**

## دولياً - أستانا والحوار الاستراتيجي

«في حال لم يتم التوافق حول سورية بين الطرفين الروسي والأمريكي خلال القمة المقبلة، فإن المهمة نفسها تصبح أكثر إلحاحاً؛ لأن عدم مساعدة الطرف الدولي على الدفع باتجاه الحل تتطلب عزمًا داخلياً مضاعفاً من الوطنيين السوريين في المعارضة، عبر عزل مختلف القوى المشبوهة، والمساعدة إلى إعادة تنظيم الصفوف بما يسمح بالضغط لانزاع الحل السياسي من متشديدي النظام، وسيساعد في ذلك بكل تأكيد توسيع التقارب بين الوطنيين من مختلف الأطراف، والذين يسعون باتجاه الحل وباتجاه إخراج البلاد من أزمتها وحمايتها من التقسيم».

**افتتاحية قاسيون 1021: «قمة بوتين - بايدن والمعارضة السورية»، 6 حزيران 2021**

«على أساس استمرار تحرك ميزان القوى الدولي لغير مصلحة الأمريكان، يمكن القول: إن إحدى النتائج المنتظرة من قمة بوتين - بايدن يوم 16 من الجاري، هي أن يتم الاتفاق على شكل وآلية تنفيذ القرار 2254، لأن حسم هذه المسألة بات ضرورياً للمضي قدماً، ولكسر إرادة تجار الحرب والمتشديدين من كل الأطراف».

**افتتاحية قاسيون 1022: «ما الذي أعاق تنفيذ 2254؟»، 13 حزيران 2021**

«العملية تتطلب أن يستنفر الوطنيين ضمن الأجل المتبقية ما قبل الانطلاق الفعلي لعملية الحل السياسي الشامل وفق القرار 2254، لكي يجمعوا قواهم لتثقيل الخيار الوطني تقنياً راجحاً لا يمكن معه لمتشديدي الطرفين أن يلعبوا في الهوامش لمحاولة بيع ما تبقى من البلاد مقابل مصالحهم الأناثية.

الأجل الزمنية أمام المهام المطروحة في الإطار الوطني العام، ليست أجلاً مفتوحة... ليس ربطاً بأجال «الحوار الاستراتيجي الشامل» بين موسكو وواشنطن فحسب، بل وبالدرجة الأولى ارتباط بوضع السوريين في مختلف المناطق السورية وفي دول اللجوء، وبوضع البلاد ككل، والذي يزداد سوءاً وخطورة مع كل ساعة تأخير في تطبيق الحل السياسي الشامل الذي من شأنه وحده أن يعيد لعملة البلاد على المستوى الوطني العام، ويضعها على درب استعادة موقعها الإقليمي والدولي».

**افتتاحية قاسيون 3201: «سورية وقمة بوتين - بايدن؟»، 02 حزيران 1202**

«الاستياء الذي نلمسه من أوساط اجتماعية من المنهويين السوريين من الدور الروسي والصيني الناجم بالدرجة الأولى عن تأخر حل الأزمة وعن تعمق المأساة، ورغم وضوح

خلال المرحلة القادمة.

إن المهام العملية التي تنتصب أمام سورية والسوريين في مرحلة الحل السياسي الفعلي على أساس 2254 وما بعدها، تتطلب تغييراً جذرياً عميقاً في جهاز الدولة السوري وفي النظام السياسي السوري، بحيث يجري إضعاف وتقييد سيطرة النخب. تطبيق القرار الدولي سيكون المدخل فقط باتجاه هذه العملية التي ينبغي أن يستمر النضال باتجاهها، وأن يحقق نتائج ملموسة للحفاظ على سورية وشعبها».

**افتتاحية قاسيون 1027: «التوجه شرقاً اقتصادياً وسياسياً»، 18 تموز 2021**

«عملية رفع الدعم الجارية تستهدف إنهاء أي دور اجتماعي لجهاز الدولة، وتالياً تحويله إلى أداة قمع عارضة بأيدي أصحاب النخب... وهذا لا يهدد المنظومة السياسية الاقتصادية الاجتماعية فحسب، بل ويهدد وجود جهاز الدولة نفسه، ووجود الدولة نفسها. إن عملية رفع الدعم الجارية، إذ تستهدف الدولة نفسها، فإنها تستهدفها عبر الضغط إلى الحدود القصوى على «الفئات» التي يبشرنا رئيس اللجنة الاقتصادية بأنها ستستثنى من الدعم.

الذي يصب بقسمه الأكبر في جيوب أمراء الحرب السوريين من كل الأطراف... وأهم أشكال المساعدات هو إنهاء حالة تقطيع أوصال البلاد اقتصادياً وسياسياً.

وينبغي بكل الأحوال، ألا يحدث انقطاع في مسار مساعدات قائم دون وجود بديل واضح وعملي. وذلك بالتوازي مع ضرورة ألا يستمر استغلال مسألة المساعدات لإبقاء الناس في حاجة مستمرة للمساعدات!

أي لا يجوز أن تستمر الأزمة، ولا أن يستمر منع حلها عبر المتاجرة السياسية بمسألة المساعدات، كما يجري خصوصاً عبر منع إنهاء تنظيم، مثل: النصر، عبر دعمه والتغطية عليه ومحاولة تبييضه، بالتوازي مع تكثيف العقوبات الغربية على عموم السوريين في عموم مناطق وجودهم».

**افتتاحية قاسيون 1025: «المعايير بين الإنساني والسياسي»، 4 تموز 2021**

«بين أولى المسائل التي ستوضع على طاولة الحل السوري، هي تلك المتعلقة بشكل مباشر بحياة السوريين، وبمنحها الاقتصادية الاجتماعي خاصة. وهذه بينها بالتأكيد مسائل إعادة الإعمار ومسائل الاستثمار والتوجه الاقتصادي العام للبلاد



**الأولوية ينبغي أن تكون في الوصول إلى صيغة تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية وتحررها من الاستثمار السياسي الذي يصب بقسمه الأكبر في جيوب أمراء الحرب السوريين**

# بانوراما افتتاحيات



بحيث يقرر السوريون مصيرهم بأنفسهم. ويعني أيضاً أن على الوطنيين السوريين أن يبتكروا حلولاً لكسر الحصار والعقوبات، وهذا أمر قابل للتحقيق ضمن التوازن الدولي الجديد، ويمكن لأستانا مضافاً إليها الصين أن تلعب دوراً حاسماً في هذه العملية.

**افتتاحية قاسيون 1038: «ماذا وراء الانعطاف الغربية؟» 3 تشرين الأول 2021**

«بالنظر إلى اتجاهات التطور بين الوضع الدولي والإقليمي من جهة، وبين المحلي السوري من جهة أخرى، فإن أوضاع الاستنتاجات هو: أن الوضع الداخلي يسير بعكس اتجاه التطور التاريخي، وهذا السير لم يبدأ بالأمس أو قبل سنة، بل مما قبل 2011، ومن 2005 على الأقل. وفرق الكمون بين الوضيين بات كبيراً جداً، ما يستدعي ويتطلب تغييرات جذرية لصالح أكثرية الشعب الساحقة وضد الحرامية من كل شاكلة ولون.»

**افتتاحية قاسيون 1050: «كيف هو العالم، وسورية؟.. على بوابة 2022» 26 كانون الأول 2021**

دولياً- الدور الغربي في سورية والمنطقة-

«عملية الانتقال التاريخي الجارية نحو الجديد، لا يمكنها أن تتم وتستكمل إلا بالادوات المناسبة لها؛ وهذه الأدوات ليست قطعاً مجموعة من النخب ذات المصالح الأنايية التي لا تزال ترى العالم بأسره من خرم إبرة مصالحها، والتي كانت ولا تزال تتقاطع مع المصالح الغربية.»

بالضد من ذلك، فإن مصلحة الشعب السوري في الاستقرار والتطور والنمو والعدالة، تقف على الضفة المقابلة لمصالح النخب المنتفعة، ولمصالح الغرب وتبادل اللامتكافى.

إن تنفيذ القرار 2254. بات جزءاً أساسياً لا في خروج سورية من أزمتها فحسب، بل وفي الانطلاق نحو العالم الجديد.»

**افتتاحية قاسيون 1036: «سيادة الشعب السوري» 19 أيلول 2021**

«بما يتعلق بالسوريين أنفسهم، فإن استعادة وحدة بلادهم، ووحدهم كشعب، والمضي نحو تحقيق استقلالهم الاقتصادي والسياسي الكامل، يمر بالضرورة عبر الاصطفاف في الضفة المعاكسة للمصالح الغربية-الصهيونية. هذا الاصطفاف يعني الدفع نحو توحيد القوى الوطنية في وجه الأعياب الغرب والصهيانية، ونحو الوصول إلى تطبيق كامل للقرار 2254

السوري بالدرجة الأولى، وعلى أنفسهم، وعلى تقاطع مصالح الشعب السوري مع مصالح القوى الصاعدة دولياً والتي تتكثف بضرورة استقرار سورية استقراراً حقيقياً... الرهان هو تطبيق 2254 بنصه وجوهره، وبطريقة يتم فيها نزع كل الألغام، أو تقييلها للحد الأدنى.»

**افتتاحية قاسيون 4201: «رهان الوطنيين السوريين» 72 حزيران 2022**

## دولياً- الدور الغرب ي في سورية والمنطقة

«إذا حدث توافق دولي في وقت قريب، فإن ذلك يمكنه بكل تأكيد أن يدفع جدياً باتجاه الحل، وباتجاه الحفاظ على وحدة سورية. وإذا كان انتظار توافق دولي أمراً غير مقبول من وجهة النظر الوطنية، فإن تسريع توافق الوطنيين السوريين سيساعد على تقريب ذلك التوافق، بل وحتى فرضه في حال كانت درجة التوافق بين السوريين عالية.»

وإحدى الأدوات الأساسية لتعطيل تنفيذ 2254، وبالتالي لتكريس «البيئة المثالية»، هي الطريقة التي رسمت بها التشكيلات الرسمية المعنية بالتفاوض، والتي ساهم التدخل الغربي الكثيف فيها بإبقاء محصلتها المستمرة صفرية ومعتلة للحل.

على الوطنيين السوريين من كل الأطراف أن يسارعوا إلى التكايف فيما بينهم تأسيساً لوصفة تخدم الحل حقاً، وتخدم إنهاء الكارثة السورية، مع الحفاظ على وحدة سورية، ومع الحفاظ على موقعها الوطني المعادي للصهيوني.

وبالملموس، فإنه لا بديل، كخطوة في هذا الاتجاه، عن تكاتف القوى المعارضة الوطنية التي تتمسك بالتغيير الجذري الشامل، وعبر القرار 2254 كمدخل، وبما يصب في تأمين حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.»

**افتتاحية قاسيون 2101: «لا بديل لتكاتف الوطنيين السوريين» 4 نيسان 2022**

«ما جرى في سورية، وفي معظم بلدان العالم الثالث، هو أن الاستعمار خرج من الباب، ليعود من شبك الاقتصاد عبر الاستعمار الحديث الذي تهادنت معه بالتدريج أنظمة النهب والقمع وعبر الخضوع لوصفات «المؤسسات الولوية»..»

إن إنجاز الاستقلال الثاني يتطلب كما الأول شرطين معاً، خارجي وداخلي، الخارجي: متعلق بتوازن دولي يحجم قدرة الناهيين الدوليين على التدخل في الشأن السوري، وهذا التوازن يجد تعبيره الواضح في القرار 2254 بالذات، والذي يشبه إلى حد بعيد أول فيتو في مجلس الأمن. أما الداخلي: فيحتاج إلى تضافر القوى الوطنية من جميع الأطراف، وتعاونها ليس في المجال السياسي فحسب، بل وفي مجال البرامج الوطنية الاقتصادية الاجتماعية المتكاملة التي تنهي مرة وإلى الأبد التجارة بالشعارات الوطنية على حساب لقمة الناس وكرامتها، وتوحد النضال الاقتصادي الاجتماعي مع النضال الوطني والنضال الديمقراطي في كل واحد، لأن هذه الجوانب لا انفصال بينها إطلاقاً، ومن يحاول الفصل بينها إنما يفعل ذلك منافقاً بغرض التلاعب بالناس والعمل ضد مصالحها.»

**افتتاحية قاسيون 1014: «نحو استقلال ناجز» 18 نيسان 2021**

2254 هي احتمالات باتت أكثر واقعية من أية مرحلة مضت. ما يعني أن الإدارة الأمريكية تستخدم جيفري وأمثاله، وأصواتهم العالية، للتغطية على التراجع والانكفاء الأمريكي في الملف السوري، والمتوقع في وقت غير بعيد.»

**افتتاحية قاسيون 9101: «المكابرة الأمريكية بين الخطاب والسلوك» 32 أيار 2022**

«إن أي رضوخ أمريكي باتجاه الحل، لن يكون إلا. ضمن عمليات الانسحاب الأمريكي الاضطراري من كامل منطقتنا، والتي ستسعى واشنطن أن تترك خلالها أكبر قدر من الألغام، وعلى الوطنيين السوريين أن يفككوا تلك الألغام عبر تفعيل الاصطفاف الوطني الحقيقي للمهوبين من كل الأطراف في وجه الناهيين والمتشددين الذين لن يحمل لهم المستقبل سوى خيبات أعظم وخذلان أوسع.»

**افتتاحية قاسيون 6201: «لمماذا انزعج البعض من 5852؟» 11 تموز 2022**

«إن هذا النشاط العالي المنسق بين الصين وروسيا، وبالتوازي مع احتمالات التوافق الروسي الأمريكي، والذي يلجأ له الأمريكي اضطرارياً ضمن عملية إدارة تراجعه وانسحابه، كل ذلك ينبغي أن يترافق مع نشاط أكثر كثافة للقوى الوطنية السورية بحيث ترص صفوفها بشكل أفضل استعداداً لمعارك الحل السياسي القادمة، والتي تتطلب نضالاً أكثر عمقاً وكثافة من كل ما جرى حتى الآن، ولكنه نضال سيكون بملامح أكثر وضوحاً بكثير، وسيكون صراطه الأساسي مصالح المهوبين السوريين، أي مصالح 90% من السوريين.»

**افتتاحية قاسيون 8201: «قراءة في تصريحات لافروف ووانغ يي» 52 تموز 2022**

«إن اشتداد شراسة أية إمبراطورية واندفاعها العدوانية خارج أراضيها، ليس في النهاية إلا تعبيراً عن عبق أزمانها الداخلية... وهذا بالضبط وضع الإمبراطورية الأمريكية هذه الأيام.»

اشتداد الصراع واستعصاؤه في الشرق الأوسط عموماً، وفي سورية خصوصاً، تابع من أن نتيجته ستشكل مفترق طرق ضمن مجمل الصراع الدولي القائم، والذي تبدو نتيجته واضحة منذ الآن.

الحفاظ على وحدة سورية والانتقال بها نحو استقرار فعلي ونحو نظام جديد بكل الأبعاد، بات خطوة لا بديل عنها في الانتقال نحو عالم جديد بأفق مفتوح على اتساعه... وهذا كله يمر ليس عبر الصراع الدولي والإقليمي فحسب، بل وبالضرورة أيضاً عبر نضال أكثر حزمًا وصلابة للقوى الوطنية الديمقراطية السورية نحو حل سياسي شامل على أساس القرار 2254، وبالضد من المصلحة الغربية ومن مصلحة النخب المتحكمة، وذات المصلحة في إبقاء البلاد مستنقعة للفوضى والنهب والتخريب.»

**افتتاحية قاسيون 8401: «ما زالت تدور!» 21 كانون الأول 2022**

«الرهان الأمريكي- الصهيوني، وبالتخادم- المباشر وغير المباشر- مع المتشددين وتجار الحرب من الأطراف السورية، هو أن يطبق 2254 بالطريقة الأمريكية. بالمقابل، فإن رهان الوطنيين السوريين على الشعب



# قاسيون في 2021



والفاسدين الكبار والمتشدد من كل الأطراف، والذين تسيّر مصالحهم الأنانية، ومصالحهم فقط، قراراتهم وتوجهاتهم.»

**افتتاحية قاسيون 1039: «واعترفوا!» 10 تشرين الأول 2021**

«إن المشروع الصهيوني قد مرّ ابتداءً من العام 1948 وحتى الآن، بثلاث مراحل أساسية: المرحلة العسكرية: 1948-1974.. المرحلة السياسية-العسكرية: 1974-2019. المرحلة الاقتصادية: 2019-.. مع إطلاق الأجزاء الأولى من «صفحة القرن»، أواسط العام 2019، دخل المشروع الصهيوني مرحلته الثالثة؛ حيث بات ما يسمى «التطبيع» مدخلاً لعمليات الهيمنة الاقتصادية على كامل المنطقة.

إنّ أهم ما يحلم الكيان بالفقز فوقه عبر الأدوات الاقتصادية هما أمران أساسيان: موضوع الجولان المحتل، وموضوع الدولة الفلسطينية، مرةً وإلى الأبد. وإنهاء هذا وذاك يتطلب تمديد «التطبيع» ليشمل الجميع، ودون أي استثناء. المشروع يجب ألا يمر، ولن يمر، ولكن ذلك يتطلب مقاومته مقاومةً فعالة، والانتقال من المقاومة إلى المواجهة، لأنّ تكلفة المواجهة أقل بكثير من تكلفة الاستسلام.

ومواجهة فعالة بمعايير اليوم، تبدأ من إنهاء الأزمة على وجه السرعة، ومن تطبيق الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254 بما يسمح بإخراج القوات الأجنبية وباستعادة وحدة سورية وسيادة السوريين على بلادهم وعلى قرارهم.»

**افتتاحية قاسيون 1047: «المواجهة أقل كلفة من الاستسلام» 5 كانون الأول 2021**

«إذا كانت كل سيناريوهات الحل السوري تتقاطع في استعادة الجولان السوري المحتل، فإنّ الحل الحقيقي الوحيد هو ذلك الذي يستند إلى تسوية وتوافقات علنية بين السوريين أنفسهم على أساس القرار 2254، وليس أي نمط آخر من «الترتيبات» و«الصفقات»؛ لأنّ التوافق بين السوريين نحو بناء نظام وطني جديد هو المدخل الوحيد نحو استقرار حقيقي لسورية، وهو المدخل أيضاً نحو استقرار المنطقة ككل، وتالياً، نحو إنهاء مخطط الفوضى الأمريكية في هذه المنطقة بأدواته المختلفة، وهو ما يتوافق مع مصلحة القوى الدولية الصاعدة.»

**افتتاحية قاسيون 1031: «ماذا يعني تحرير الجولان؟» 15 آب 2021**

«اعترف الصحفي يهودي يباري بأن: «غاز توليد الطاقة الذي سينقل من مصر إلى لبنان بالأنايب عبر الأردن وسورية، هو غاز إسرائيلي». نعتقد أن هنالك احتمالين أساسيين يفسران هذا الاضطراب الصهيوني للفقز سريعاً نحو الفضيحة. يدوران ضمن ظرف من الركض الدولي والإقليمي نحو شكل وطبيعة الترتيبات الجديدة في كامل منطقتنا، بما في ذلك الاستعدادات الأمريكية للانسحاب وإعادة التوضع، ما يضاعف من حاجة الصهيوني للركض بسرعة أكبر.

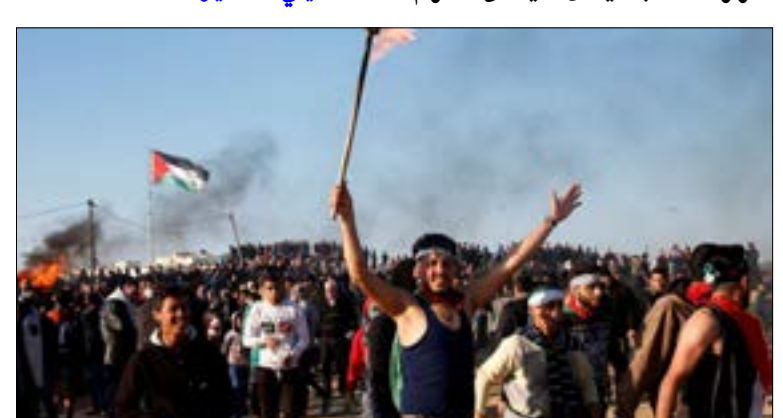
على الضفة المضادة تماماً، تقف مصالح سورية والشعب السوري، الذي باتت عملية التغيير الجذري الشامل ابتداءً بالتنفيذ الكامل للقرار 2254، تزيقه الشافي من السم الغربي والصهيوني، ومن سموم تجار الحرب

لوحة وسيادة سورية، وإنهاء للأسباب العميقة للأزمة، إنما يعني ضمناً استعادة الجولان السوري المحتل.»

**افتتاحية قاسيون 1010: «الخن الذي ستدفعه إسرائيل» 21 آذار 2021**

«كل تقدم وانتصار تحققه الانتفاضة الفلسطينية، هو انتصار مباشر لسورية وللشعب السوري؛ لأنّ العدو واحد وإن تعددت الأشكال... وكل مخططات إطالة الأزمة ومخططات التقسيم، لا تتوافق مع مصالح الفاسدين الكبار في النظام والمعارضة فحسب، بل وتتوافق بالدرجة الأولى مع المصالح الصهيونية. والضربات التي توجهها الانتفاضة للكيان الصهيوني، هي ضربات تصب في مصلحة الشعب السوري بشكل مباشر، وفي مصلحة قضيته في التغيير الجذري الشامل الذي يعيد تصويب البوصلة السورية نحو القدس ونحو مناصرة كل القضايا العادلة في كل العالم، ابتداءً بالقضية العادلة للشعب السوري نفسه في العيش حراً وكراماً!»

**افتتاحية قاسيون 1018: «الدرس الفلسطيني» 16 أيار 2021**



«إسرائيل»

«ما ينبغي أن يكون أكثر وضوحاً، هو أنّ الألاعيب الصهيونية المختلفة، سواء عبر شخصيات سورية، أو عبر دول عربية بعينها، أو غيرها من الألاعيب، هي كلها ألعاب وأحلام مكشوفة وواضحة، ولن يكون لدى «إسرائيل» القوة الكافية لترميز أيّ منها، وأنّ استرجاع السيادة السورية الكاملة على الجولان السوري المحتل، هي جزء أساسي من الحل السياسي القادم، ومن التطبيق الكامل للقرار 2254، ولن يكون بمقدور أحد أن يمنح الصهيوني أي شيء ينتقص من تلك السيادة.»

**افتتاحية قاسيون 1001: «السعار الصهيوني» بشارة خيرا!» 17 كانون الثاني 2021**

«إنّ ما يجب أن يكون واضحاً تماماً، هو أنّ حلاً حقيقياً للأزمة السورية، وخروجاً فعلياً منها، لا يمكن أن يكون ناجزاً دون استعادة الجولان السوري المحتل، ودون إنهاء الميول التوسعية للكيان الصهيوني... أي: إنّ التطبيق الكامل للقرار 2254 بما ينص عليه من احترام

**الوضع الداخلي يسير بعكس اتجاه التطور التاريخي وهذا السير لم يبدأ بالأمس أو قبل سنة بل معاً قبل 2011 ومنذ 2005 على الأقل**

# الموارد الطبيعية الأساسية:

إعداد: قاسيون

المصدر: The World Factbook, OPEC, WP

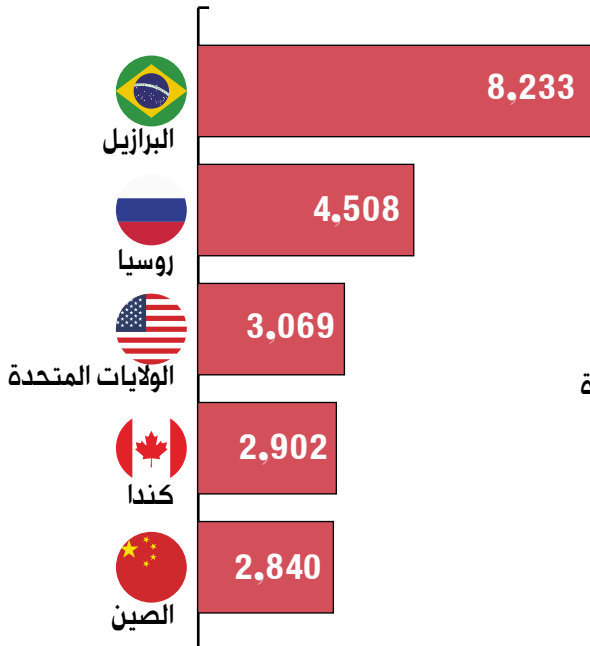
## توزع الموارد الأساسية وقادة الإنتاج عالمياً



# التوزيع والحصص العالمية

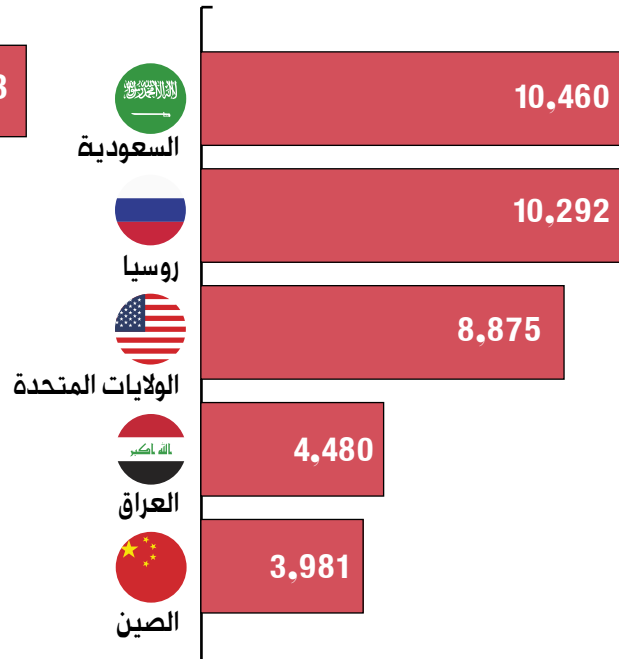
## المياه

«كم مكعب / سنوياً»



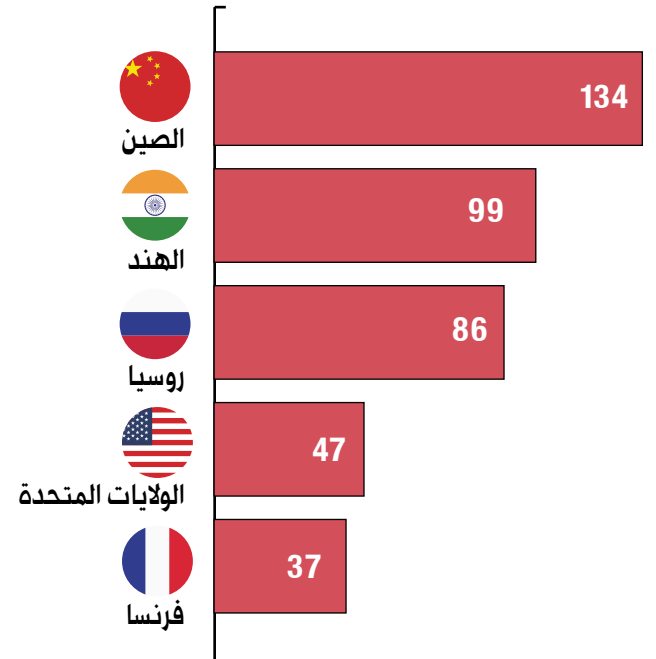
## النفط

«ألف برميل / يومياً»



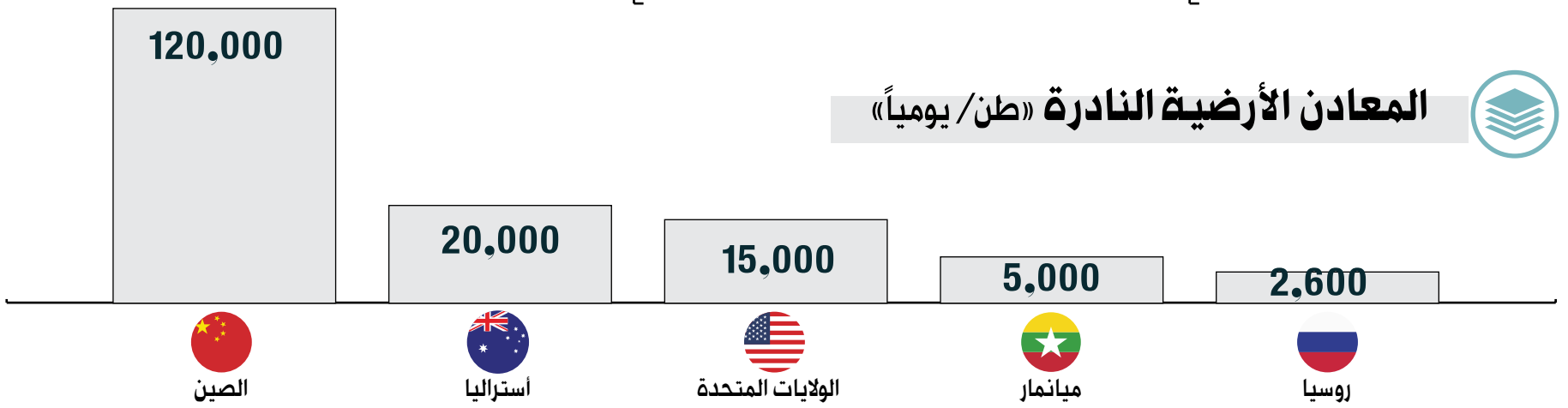
## القمح

«مليون طن / سنوياً»



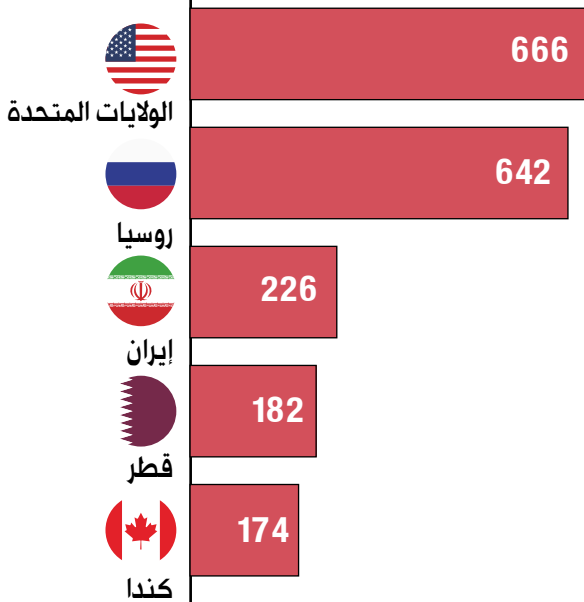
## المعادن الأرضية النادرة

«طن / يومياً»



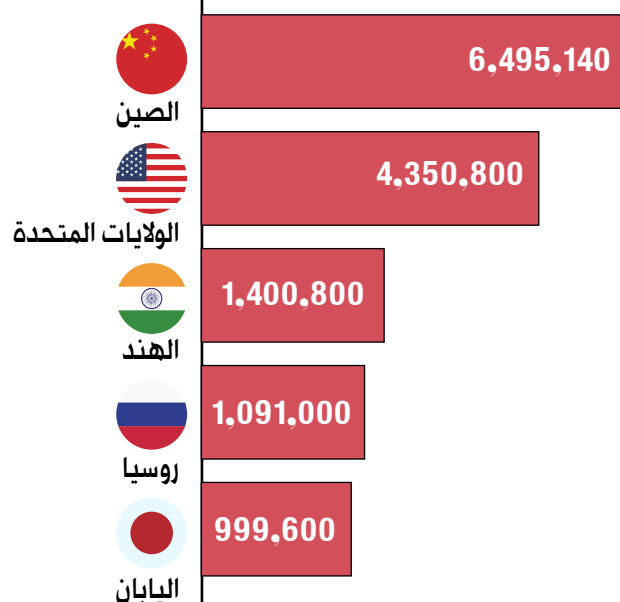
## الغاز الطبيعي

«مليون متر مكعب / سنوياً»



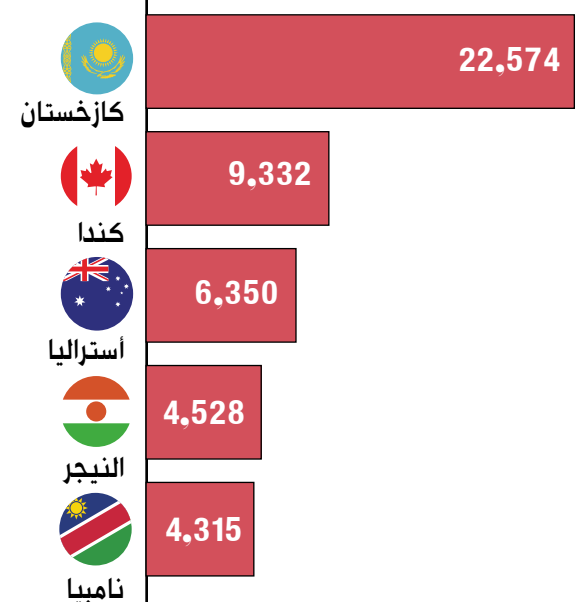
## الكهرباء

«غيغا واط ساعي»



## يورانيوم

«طن / سنوياً»



# المال والصدقة والسياسة النقدية

أن يعلن المصرف المركزي عن إمكانية قيام الفعاليات الاقتصادية بتقديم طلبات لرفع سقف السحب اليومي من المصارف، ما هو إلا تكريس لمقولة «مالنا صار علينا صدقة»، بحسب بعض أصحاب الأرصد المصرفية!

■ عادل إبراهيم

فبعد كل الأخذ والصد بين المصرف المركزي ووزارة المالية من طرف، والفعاليات الاقتصادية من طرف آخر، بشأن تقنين السحب اليومي من قبل أصحاب الأرصد من المتعاملين مع المصارف، ووضع سقف سحب يومي لهؤلاء لا يتجاوز مليوني ليرة، لم تثمر إلا مزيداً من التعقيد والإجراءات الروتينية المركزية، التي تحد عملياً من إمكانية التصرف بأرصدة الحسابات المصرفية من قبل أصحابها، وعزوف أصحاب الفعاليات المالية والتجارية عن التعامل مع المصارف تبعاً، إلا للضرورة، وبحسب ما تمليه عليهم بعض الشروط الخاصة بهذا الصدد، بالإضافة إلى المواطنين المضطرين لهذا التعامل بحسب ما نصت عليه بعض التعليمات المصرفية، وخاصة ما يتعلق بعمليات البيع والشراء للعقارات والأليات!



استثمارها! وكذلك بعهدة القائمين على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاستثمارية، والمستفيدين منها عملياً، وهو الأهم!

## ضباب المال والفساد

بات من المثبت أن جملة السياسات الليبرالية المتبعة تصب باتجاه الحفاظ على مصالح كبار الحيتان من أصحاب الثروة والفاستين، وتدفع باتجاه تعزيز مصالح هؤلاء وزيادة أرباحهم، والسياسات المالية والنقدية المتبعة جزء من كل في ذلك.

فهؤلاء الحيتان عملياً هم المستفيدون من انكفاء التعامل مع المصارف، فعبر أدواتهم الخاصة والعديدة يتمكنون من الاستحواذ على ما يمكن من السيولة خارج المصارف، لاستثمارها في أعمالهم الربحية، المشروعة وغير المشروعة، والعبارة للحدود، بما في ذلك عمليات المضاربة بالعقارات أو بالليرة والعملة الصعبة، وحتى بعمليات التهريب والتجارة بالمخدرات، بل وبكل التجارات غير المشروعة، داخلياً وخارجياً، التي تؤمن لهم عائداً ربحياً كبيراً، ولو كان ذلك على حساب مصالح عموم المواطنين، والاقتصاد الوطني، والمصلحة الوطنية.

ولا جديد في تأكيدنا بعد كل ذلك أنه لا خلاص أو حل، لجملة الأزمات المزمنة، والمشكلات المترابطة التي يعاني منها المواطن والاقتصاد الوطني، إلا بالخلص من جملة السياسات الليبرالية المتبعة، ومن كبار الحيتان الليبراليين منها، الذين تحولوا إلى ضباع متوحشة، تنهش بالمواطن ومصلحه كما تنهش بالمصلحة الوطنية!

الأموال، وتجميد أكبر قدر منها داخل المصارف، والتشجيع على تكريس أنماط واليات الدفع الإلكتروني، من أجل ضبط سعر صرف الليرة، أو الحد من المضاربة عليها، قد تبدو ضرورية ومقنعة لفترة زمنية محددة، وهي إجراءات احترازية مؤقتة تقوم بها عادة المصارف المركزية الحكومية، ولأسباب مختلفة، أما استمرارها لأجل زمنية مفتوحة فهو غير ذلك!

فما جرى عملياً هو مزيد من الانكفاء بالتعامل مع المصارف، إلا للضرورة كما أسلفنا، ما يعني أن كتلة هامة من السيولة والعمليات التجارية وحركة رؤوس الأموال عموماً، قد أصبحت خارج المصارف، واليات الضبط والرقابة المصرفية عليها، أكثر مما سبق!

فالناتجة مع مرور الزمن أصبحت تسير باتجاه تكريس الضرر أكثر من المنفعة، سواء على المستوى الفردي بالنسبة لأصحاب الحسابات المصرفية ومصالحهم، أو على المستوى الاقتصادي العام، وهو الأخطر!

فاستمرار إجراءات المصرف المركزي أصبحت نابذة للإيداعات المصرفية وليست جاذبة لها، خاصة وأن بنية الدفع الإلكتروني، التي يتم الترويج لها على أنها بديل ووعاء مناسب للعمليات المصرفية والتجارية والمالية، لم تستكمل بعد!

أما أين توجهت تلك السيولة، أو أين تتمركز رؤوس الأموال تلك، وبأية أنشطة تعمل، فهي أسئلة هامة ربما باتت بعهدة المصرف المركزي، الذي أبدع آلية النبذ لهذه السيولة من المصارف، ولم يتمكن بعد من إيجاد بدائل الجذب لإعادة استقطابها وحسن

السقوف المحددة» لا يستقيم مع الآلية المعقدة للبت بهذه الطلبات مركزياً من قبل المصرف المركزي بالنتيجة، فمثلاً إن العمليات التجارية اليومية، والتي قد تتطلب فعلاً مرونة كافية بعمليات السحب اليومي من أجل تنفيذها، لا يمكن لها أن تنتظر، مع وقف التنفيذ، لحين الانتهاء من روتين تقديم الطلبات والحصول على الموافقات كما ورد أعلاه!

كذلك ليس صحيحاً أن كل العمليات التجارية يمكن لها أن تتم عبر تحريك الحسابات بين تلك الفعاليات لدى المصارف، عبر آليات الدفع الإلكتروني، مهما جرى التشجيع عليها، بل على العكس، فمع فرض سقف سحب يومي جرى الحد من هذه العمليات ولم يزد!

أما الحديث عن ربط موافقة المصرف المركزي، وبعد تقديم المبررات من قبل أصحاب العلاقة كل لمصرفه الذي يتعامل معه، بالسيولة المتوفرة لدى هذه المصارف فذلك مضيبة أخرى!

فمن يتقدم بطلب من أصحاب الحسابات المصرفية، لا يطلبونها صدقة أو منحة أو سلفة أو قرضاً، كي يتم ربط الموافقة النهائية على طلبهم بتوفر السيولة من عدمها، خاصة والحديث هنا عن زيادة مبلغ السحب اليومي فقط لا غير، وليس عن سحب كامل الرصيد! أم أن المطلوب مزيد من التشكيك والريبة بالعمل المصرفي، لدرجة انعدام الثقة فيه؟!

## مبررات لم تعد كافية

إن المبررات النقدية والمالية، والاقتصادية العامة، التي يمكن أن نقال بما يخص تقييد حركة رؤوس

## إدارة السيولة!

فقد ورد على الصفحة الرسمية للمصرف المركزي بتاريخ 2021/12/30 بيان بخصوص طلبات رفع سقف السحب اليومي من المصارف، وقد تضمن التالي: «في إطار سياسة مصرف سورية المركزي بإدارة السيولة ضمن القطاع المصرفي، وبهدف إعطاء المرونة الكافية لمعالجة طلبات الفعاليات التي تتطلب طبيعة عملها سحباً نقدية يومية تتجاوز السقوف المحددة، يبين مصرف سورية المركزي أنه ابتداءً من تاريخ 2022/01/03 أصبح بإمكان هذه الفعاليات أن تقوم بتقديم طلباتها إلى المصرف الذي تتعامل معه مع بيان الحاجة الفعلية من السيولة النقدية اليومية، ومن ثم تقوم المصارف المعنية بدراسة هذه الطلبات في ضوء المبررات المقدمة والسيولة المتوفرة لديها، وترفع هذه الطلبات إلى المصرف المركزي ليصار إلى معالجتها أصولاً».

فهل هذه هي الطريقة المثلى لإدارة السيولة ضمن القطاع المصرفي، وفق المصرف المركزي؟ وهل فعلاً لا توجد طرق أخرى أكثر فاعلية وجدوى من هذه الإجراءات التقييدية لحركة رؤوس الأموال والأرصدة المصرفية؟

## آراء وانتقادات

بحسب البعض، ممن يعتبرون من الفعاليات الاقتصادية، أو من المواطنين العاديين، فإن الحديث عن «إعطاء المرونة الكافية لمعالجة طلبات الفعاليات التي تتطلب طبيعة عملها سحباً نقدية يومية تتجاوز



ما جرى هو مزيد من الانكفاء مع التعامل مع المصارف ما يعني أن كتلة هامة من السيولة والعمليات التجارية وحركة رؤوس الأموال أصبحت خارج المصارف واليات الضبط والرقابة المصرفية عليها

# كيف تتخيل حياتك بدون كهرباء...؟!



«تخيل الحياة بدون كهرباء» الجملة الأكثر هزلية على الإطلاق، ورغم واقع الكهرباء الحرج، مازالت الوزارة تصدر الفواتير مع تلك العبارة الملازمة للوجه الخلفي لها!

## ■ عبير حداد

فلا داعي أن يتخيل المواطن حياته بلا كهرباء، بعدما تعایش مجبراً مكرهاً للتأقلم مع ساعات طوال محفوفة بالظلمة وانتظار ساعة الفرج الكهربائي، وإن أطلقنا على واقع الكهرباء عبارة «أكثر من مترد» نجدنا لا تصف حال المواطنين مع كم المعاناة والخسارة الجسيمة بعدما أصبحت الكهرباء خدمة حكومية نادرة الوجود، في ظل استمرار التحطيم الشامل لحق المواطنين بالحصول عليها، وعلى غيرها من الخدمات التي تعتبر حقاً من حقوقهم ولكنه مصادر...

### الأمبيرات البديل المشوه عبر السوق السوداء

وفقاً للعادة التي باتت قانوناً يلزم الأفعال الحكومية: أن ما تسحب الحكومة يدها عنه، يأتي ليحل محله بديل مشوه، سواء كان قانونياً بعدما تشرعته القرارات الحكومية أو غير القانوني، ليغطي الغياب الخدمي للقطاع الحكومي بعدما تنازلت عنه الحكومة طوعاً، وهذه التغطية ليست لوجه الله، بل لتصبح تجارة احتكارية رابحة تدر المال الوفير للقائمين عليها، ومن خلفهم، بلا رقابة تكبح عن الناس الاستغلال!

طبعاً على حساب حاجة المواطنين للخدمات التي فُقدت، واحدة منها الكهرباء عصب الحياة وعماده، لا يمكن الاستمرار بدونها، فمع ساعات التقنين الطويلة تبقى الأمبيرات الحل الوحيد الذي فرض كحاجة خدمية ملحة، سواء للأعمال المنزلية أو لأصحاب المهن والمحال التجارية والخدمية، للاستمرار قدر المستطاع بحياة مشوهة شبه طبيعية. الاستعانة بالأمبيرات خدمة ولدت حاجتها مع بداية الأزمة السورية، وكان منشؤها

الأول في مدينة حلب ومناطق أخرى من محافظة ريف دمشق، بالإضافة إلى بعض المدن الأخرى، التي تضررت بنيتها التحتية جراء الأعمال العسكرية خلال سنوات الحرب السابقة، ومع ازدياد توحش التقنين الكهربائي، الذي تجاوز الـ 20 ساعة وما فوق، باتت الحاجة ملحة لبدل ما، مهما كان شكله، لتسيير أعمال المواطنين، لنجد أن ظاهرة الأمبيرات امتدت لتغزو مدن أخرى.

أشكال تواجدتها وتكلفتها بلا رقيب أو سلطان يرى المستفيدون من خدمة الأمبيرات أنها البديل الأقل كلفة، مقارنة مع تكاليف شراء مولدة ضخمة، وتبعات تأمين المازوت المجهد، أو تكاليف ألواح الطاقة الشمسية.

وللاشتراك بهذه الخدمة على المواطن أن يتحمل تكاليف إيصال الشبكة إليه، بدءاً من عملية مد الكابلات الكهربائية، بالإضافة إلى عداد يحتسب كمية الاستهلاك لكل مشترك، ما يعني أن يتحمل تكاليف بمئات الألوف، ناهيك عن الفوضى الناتجة عن افتراش الكابلات على الطرقات والأرصفة وصولاً إلى المحال والمنازل...

وتبقى التكلفة رهن الاستهلاك الشهري الذي يسجله ذاك العداد، فلا كمية محددة لتوليد الكهرباء، وسعر الكيلو واط الساعي بحدود 2500 ل.س وفقاً لما ذكره أحد مالكي مولدات الأمبير لصحيفة محلية، وطبعاً لا رقابة أو مساءلة قانونية للقائمين على تلك التجارة. تقاذف للمسؤوليات والمواطن هو الضحية أما من الناحية العملية فلا يوجد قانون يشرع ظاهرة الأمبيرات، ولا حتى المرسوم التشريعي رقم 32 الذي تم تعديله يوم 28 تشرين الثاني من العام 2021، ومع ذلك تم التنويه خلال مادة سابقة بعنوان «الكهرباء.. خصخصة جزئية جديدة نحو الاستكمال» أن الأمبيرات ستجد لها ثغرة ضمن المرسوم 32 الذي تم تعديله، والذي ترجم على أرض الواقع بتوسع ظاهرة

الأمبيرات لتشمل محافظة طرطوس، التي ستكون بداية التوسع فقط، حيث لاقت طريقها ضمن الأحياء والمنشآت ذات الطابع المهني والخدمي في محافظة، كما أكد مدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة طرطوس أنه يوجد في مدينة طرطوس 10 مولدات أمبير تعمل دون إشراف ورقابة أية جهة رسمية، ودون رخص قانونية، حيث ترفض شركة الكهرباء إعطائها أية تراخيص، أما بالنسبة لعمل مجلس المدينة فيقتصر على جباية رسم الأشغال وفق القانون المالي بقيمة 200 ل.س.

وعليه نجد أن كل جهة رسمية تتقاذف بالمسؤولية نحو الأخرى، لتبقى هذه الظاهرة التي بدأت تتفشى كبديل لغياب الكهرباء الرسمية، بلا رقابة رسمية تحمي المواطن من توحش الاستغلال السعري الفاحش على الأقل.

### القطاعات الحكومية تستعين بالأمبيرات الخاصة

رئيس المجلس المحلي بمدينة دوما أوضح في تصريح لأحد الصحف المحلية «أن المدينة فيها 18 مولدة تعمل على توليد الكهرباء وتوزيعها للأهالي وفق نظام الكيلو واط الساعي المأجور وأن سعر الكيلو واط بألفي ليرة، مبيناً أن مولدات الكهرباء موزعة على مختلف قطاعات المدينة بما يلبي حاجة كل قطاع».

في ظل انعدام الكهرباء بشكل شبه كلي في مناطق ريف دمشق، إلا إذا استثنيت ساعة يومية من ذلك التقنين المجحف، والمطبق بكل تأكيد على دوائر الدولة وقطاعها الخدمي من مشاف ومدارس... إلخ، فلا يبقى أمام هذه الدوائر حل سوى اللجوء كعامة الناس إلى مولدات الأمبير.

فقد أكد أحد مالكي مولدات الأمبير أنه يتم تخصيص 15 كيلو واط ساعي للدوائر الحكومية، فلا يمكن استمرار عمل تلك الدوائر بلا كهرباء خاصة الدوائر ذات الطابع

الخدمي، فلا يمكن أن يحصل المواطنون على الأوراق الرسمية بلا توفر الكهرباء أو الإنترنت، بدءاً من أبسط الأشياء كورقة غير الموظف أو غير المحكوم...

### المازوت... من أين لهم هذا

الكميات التي تحتاجها مولدات الأمبير من مادة المازوت كبيرة جداً، ووفقاً لعملها الذي يعتبر غير مقنون فلا يمكن أن تحصل على مادة المازوت الصناعي نظراً لعدم توفر ترخيص صناعي لها، ما يعني أن القائمين على تلك العملية سيحصلون عليه عبر شبكات السوق السوداء، وتقدر الحاجة الشهرية لمدينة زملكا وحدها بحدود الـ 200 ألف لتر، ويمكن أن تتخيل حجم الاستهلاك الكبير.

ومع الأزمة الخانقة التي أدت إلى تخفيض الكميات المدعومة، سواء للمازوت المنزلي أو الصناعي، وارتفاع الأسعار المتكرر، وأخرها قرار إيقاف توزيع المازوت الصناعي بحجة تسريع توزيع المازوت المنزلي منه، الذي يعد تكثيفاً

لعدم توفر كميات من المازوت بشكل كاف. يبقى السؤال المحير أن مثل هذه الشبكات التجارية التي تستهلك كميات مهولة شهرياً من مادة المازوت، لتشغيل مولدات الأمبيرات في مناطق متفرقة من المحافظات، من أين يجري تأمين مخصصاتها، ومن الجهة الداعمة لاستمرار عملها هذا، ومن المستفيد من كل ذلك؟

من الواضح أن استمرار عمل هذه النخبة القائمة على عملية تأمين الكهرباء البديلة مرهون برضى الشريك الرسمي، ولكن من تحت الطاولة فساداً، وكم الفائدة التي يجنونها من مثل هذا العمل الاستثماري الاستغلالي المدفوع من جيوب المواطنين المجبرين على تلك التكاليف الإضافية!

وتبقى قضية مولدات الأمبيرات أحد نماذج الخصخصة الجزئية العديدة لقطاع الكهرباء، الذي لم يكن موجوداً لولا الرضى الحكومي الذي أعطى له الضوء الأخضر حتى استمر إلى هذا اليوم، بل ويتعمد!



**تخيل الحياة بدون كهرباء الجملة الأكثر هزلية على الإطلاق ورغم واقع الكهرباء الحرج مازالت الوزارة تصدر الفواتير مع تلك العبارة الملازمة للوجه الخلفي لها**

# جديد الحكومة.. استعراض بانورامي غير جديد



## نوار الحمشقي

فهل كان اتباع هذا الشكل من الاستعراض بغاية الوضوح والمكاشفة، أم لسد ثغرة في الاعلام الرسمي، الحكومي وغير الحكومي، أم لتسجيل بعض النقاط الإضافية على المواطنين، أم لاستثمار تلك «إنجازات» إعلامياً وسياسياً؟!

## أسلوب جديد ولكن!

لا شك أن الأسلوب البانورامي في استعراض الإنجازات السنوية عبر «فيسبوك» لكل وزارة يعتبر جديداً بالنسبة للأداء الحكومي، وبهذا الصدد ربما تسجل نقطة لصالح العمل الإعلامي الحكومي، مع التأكيد على ضرورة مواصلة هذا الأسلوب في الاستعراض، المكثف أو الواسع، شكلاً ومضموناً، ومع أهمية تسليط الضوء على مكامنها الضعف والقوة في أداء كل وزارة، والعمل الحكومي عموماً، فقد كان هذا الشق غائباً عن البانوراما الاستعراضية.

فالاستعراض البانورامي الوزاري جرى التركيز فيه على ما تم إقراره إيجابيات في عمل كل وزارة خلال العام 2021، دون المقارنة لا مع برنامج وخطة عمل الحكومة، ولا مع النتائج الفعلية لهذه الإنجازات، بإيجابياتها وسلبياتها، كمقياس حد أدنى يمكن الاستعانة به والبناء عليه، لتصويب ما يجب تصويبه من ممارسات تنفيذية، ولتجاوز ما يجب تجاوزه من سلبيات، وتكريس ما يجب من إيجابيات «أن وجدت طبعاً»، وذلك بحال افتراض أن الغاية هي تطوير العمل الحكومي!

فهل كان ذلك هو الغاية؟!

## الوقائع أكثر وضوحاً وقسوة

الوزارات التي جرى استعراض بانورامها السنوية على صفحة الحكومة الرسمية كانت التالية: «الشؤون الاجتماعية والعمل - الموارد المائية - النقل - الأشغال العامة والإسكان - السياحة - الاتصالات والتقانة - الإدارة المحلية والبيئة - الصناعة - الاقتصاد والتجارة الخارجية»، أما بقية الوزارات فلم يتم إدراج بانورامها حتى لحظة الانتهاء من إعداد هذه المادة.

وربما لا داعي للخوض في تفاصيل ما جرى عرضه واستعراضه من «إنجازات» وزارية جرى تسليط الضوء الحكومي عليها إعلامياً، مع التأكيد على أهمية بعض البيانات فيها طبعاً.

فالوقائع الملموسة على الأرض من السياسات الحكومية وممارساتها التنفيذية كانت أكثر وضوحاً وقسوة بما لا يقاس، وخاصة الانعكاسات السلبية العميقة والواسعة التي حصدها نتائجها اليومية الغالبة للمفقر من السوريين، وخاصة على المستوى المعيشي والخدمي.

فجميع المؤشرات والنتائج تؤكد على تسجيل المزيد من التراجع على المستوى المعيشي، والمزيد من الترهل على المستوى الخدمي، خلال العام المنصرم، ليضاف ذلك إلى كل ما جرى تسجيله من تراجع على هذين المستويين فقط خلال السنوات السابقة.

وربما يكفي التذكير، وتسليط الضوء بالمقابل، على ما جرى العام الفائت من قضم كبير إضافي للدعم على أسعار المواد الأساسية وحوامل الطاقة «خبز - سكر - رز - مازوت التدفئة - المازوت الصناعي - البنزين - الغاز المنزلي والصناعي - الكهرباء»، والتي انعكست سلباً على المعيشة والخدمات والإنتاج على حد سواء.

وكنتيجة لمجمل السياسات الحكومية وعملها خلال العام الماضي ربما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن وسطي تكاليف المعيشة لأسرة مكونة من خمسة أفراد كان مطلع العام 2021 يقدر بـ 732 ألف ليرة، ليرتفع مع نهاية العام إلى ما يقارب مليوني ليرة، كمؤشر شديد الوضوح على ما تم إنجازه حقيقة من قبل الحكومة بوزاراتها المختلفة، عبر سياساتها المجحفة، خلال العام الفائت فقط على المستوى المعيشي للغالبية المفقرة أصلاً.

## لا مكاشفة ولا من يحزنون!

يبقى أن نبحث عن أسباب اتباع الأسلوب البانورامي في استعراض «إنجازات» الوزارة «المنتقاة»؟!

فمن المؤكد أن المكاشفة والوضوح ليست هي الغاية، حيث تم التركيز فقط على ما تم إقراره «إيجابيات» في عمل كل وزارة، دون

أي رصد للنتائج السلبية الملموسة من عمل هذه الوزارات، وما أكثرها! كذلك لا يمكن اعتبار تلك البانوراما لسد ثغرة إعلامية في التغطية التي تقوم بها وسائل الإعلام الحكومي، الرسمي وغير الرسمي، فغالبية هذه الوسائل كانت طوال العام تسلط الضوء على «إنجازات» الحكومية، مع جرعات تسويقية وترويجية لمجمل العمل الحكومي والسياسات المتبعة، بل وصل بعضها إلى درجة المزودة على المواطنين المطحونين تماشياً مع الركب الحكومي بهذا الصدد!

أو ربما تكون الغاية هي تسجيل بعض النقاط على المواطنين بأن الوزارات تقوم بمسؤولياتها وتنجز مهامها تجاههم، مع مساع لتأبيد هذا النهج المتبع، ما يفسح المجال لمزيد من جرعات التأييد المنظم من أي تغيير، لكن ذلك لن يفصح مع هؤلاء. فالوقائع كما أسلفنا بالنسبة للمواطنين أهم من كل البيانات الإعلامية الحكومية التي تروج لسياساتها المجحفة بحقهم، والتغيير بات، بالإضافة إلى كونه ضرورة واستحقاقاً، مطلباً للغالبية من السوريين!

## بين الداخل والخارج.. حينان الداخل هم الأهم

لن يبقى ربما الاستثمار الاعلامي والسياسي لما جرى سرده من «إنجازات» وزارية، وهذا الاستثمار الترويجي قد يكون موجهاً بداية للخارج بأن العمل الحكومي وفقاً للسياسات المتبعة يسير على أتم وجه، بدليل ما جرى عرضه من «إنجازات» وزارية، وخاصة على مستوى بعض القوانين والتشريعات الصادرة خلال العام الفائت، وربما أهمها على الإطلاق كان قانون الاستثمار الجديد، الذي منح ميزات واستثناءات إضافية واسعة لكل الباحثين عن المزيد من الأرباح السهلة والسريفة، داخلياً وخارجياً، من حينان المحليين والدوليين، ولو كان ذلك على

حساب الخزينة العامة، والغالبية المطحونة، والمصلحة الوطنية، ولكن هيئات، فالعمل الاستثماري واستقطاب رؤوس الأموال، لا يقتصر على ما يتم وضعه وإصداره من التشريعات، ولا يعتمد على الحملات الإعلامية والتسويقية.

وربما تالياً قد يكون الغالب أن الاستعراض كان موجهاً للداخل، وتحديداً للمنتفعين من مجمل السياسات الليبرالية الرسمية، حينان المال والفساد والنفوذ والذهب، الذين حصوا فعلاً إيجابيات تلك السياسات والممارسات التنفيذية الحكومية وحدهم، على حساب الغالبية المفقرة، كما على حساب الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية، كدليل إضافي على حسن النوايا بالتمسك بتلك السياسات التمييزية والتطبيقية، بما يحافظ على مصالح هؤلاء حينان على طول الخط.

## لن يصلح العطار ما أفسده الدهر!

ختاماً نستعير مقولة «لن يصلح العطار ما أفسده الدهر»، فمواقف السياسات والممارسات الحكومية أكبر من أن تتم تغطيتها ببوستات ترويجية، أو بحملات دعائية وتسويقية، لا على المستوى الداخلي ولا على المستوى الخارجي!

فمن الاستحالة الاستمرار بتلك السياسات التمييزية والمجحفة، والتي وصلت إلى مرحلة التوحش بحق الغالبية المفقرة كما بحق الوطن، فالحياة أصبحت شبه متوقفة، والبلد عموماً بات بحال من الشلل والتزق، والأزمة الوطنية تزداد اتساعاً وتعمقاً وشمولاً، لا يمكن معها الاستمرار بنفس السياسات التطبيقية المجحفة، وبنفس النهج التوحشي المتشدد والمتعنت!

فالتغيير، الجذري والعميق والشامل، بات استحقاقاً تفرضه الضرورات الحياتية والطبقية والوطنية، منذ أكثر من عقد، وهو بحاجة إلى مزيد من شحذ الهمم الوطنية لإنجازه بأسرع وقت.

# «طريقة الكنغر» في رعاية الأم لوليدها ودورها في إنقاذ حياته



عندما يولد الطفل قبل الأوان، فإن ملامسة جلده لجلد الأم مباشرة يمكن أن تنقذ حياته. وبدلاً من وضع الأطفال حديثي الولادة منخفضي الوزن في حاضنة، تشير الأبحاث الجديدة إلى أنه يجب وضعهم بالقرب من صدر أمهاتهم، أو صدر مقدم الرعاية القريب، وتغذيتهم على حليب الأم حصرياً. وأثبت هذا النهج، الذي يطلق عليه اسم «رعاية الكنغر»، أنه أحد أفضل الطرق وأكثرها أماناً لعلاج الخدج ذوي الوزن المنخفض عند الولادة، مما أدى إلى تقليل العدوى، وارتفاع معدلات الرضاعة الطبيعية، وزيادة الوزن بشكل أفضل بحسب الدراسات. ورغم العدد المتزايد من الفوائد، لكن لم يتم اعتماد هذه الممارسة الطبيعية على نطاق واسع حتى الآن. في المادة التالية نقدم تلخيصاً لإحدى الدراسات الحديثة عن هذا الموضوع والمنشورة في مجلة «نيو إنجلاند» الطبية في 27 أيار 2021 من قبل فريق من الباحثين من منظمة الصحة العالمية.

## مجموعة مؤلفين إعداد: د. اسامة دليقان

الرضع الذين يعانون من انخفاض الوزن عند الولادة والذين يولدون قبل الأوان، أو صغاراً بالنسبة لعمر الحمل، أو كلاهما يشكلان حوالي 15% من جميع المولودين في جميع أنحاء العالم، لكنهم يمثلون 70% من جميع وفيات المواليد. ولذلك، فإن خفض معدل الوفيات بين هؤلاء الأطفال، ولا سيما المولودين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - مهم لخفض وفيات الأطفال حديثي الولادة. وتعمل منظمة الصحة العالمية حالياً على مراجعة إرشاداتها بشأن رعاية الكنغر.

تعتبر «رعاية الأم على طريقة حيوان الكنغر» التي تُعرف على أنها ملامسة مستمرة للجلد للرضيع بصدر الأم (أو بجلد مقدم/ مقدمة رعاية آخرين عندما لا يكون ذلك ممكناً مع الأم) والتغذية فقط بحليب الأم، من بين أكثر التدخلات فعالية الوقاية من الموت عند الرضع ذوي الوزن المنخفض عند الولادة. توصي إرشادات منظمة الصحة العالمية حالياً ببدء جلسات قصيرة ومتقطعة لرعاية «أم الكنغر» عندما تبدأ حالة الرضيع في الاستقرار والرعاية المستمرة لأم الكنغر عندما تستقر حالة الرضيع. في التحليل التلوي لثمانية تجارب بالمستشفيات تضم ما مجموعه 1736 رضيعاً، كان معدل الوفيات لدى الرضع الذين تلقوا رعاية أم الكنغر بعد التثبيت أقل بنسبة 40% من أولئك الذين تلقوا رعاية تقليدية في حاضنة أو مدفأة مشعة (3,2% مقابل 5,3%). أظهر هذا التحليل التلوي أيضاً أن الأطفال الذين تلقوا رعاية أمهات الكنغر لديهم عدوى أقل، ومعدلات أعلى من الرضاعة الطبيعية الحصرية، واكتساب وزن أفضل من أولئك الذين لم يفعلوا ذلك. في الدراسات المشمولة في المراجعة، تراوح متوسط العمر عند التوزيع العشوائي «عندما اعتبرت حالة الرضع مستقرة» من عمر 10 ساعات إلى 24,5 يوماً من العمر. حوالي 45% من وفيات الولدان تحدث في غضون 24 ساعة بعد الولادة و80% خلال الأسبوع الأول من الحياة، وبالتالي، فإن غالبية الوفيات بين الرضع الذين يعانون من انخفاض الوزن عند الولادة تحدث عادة قبل البدء في رعاية الأم على طريقة حيوان الكنغر.

## طرق الدراسة

أجريت تجربة عشوائية ذات شاهد RCT في خمسة مستشفيات في غانا، والهند، وملاوي، ونيجييريا، وتزانيا، شملت رضعاً يتراوح وزنها عند الولادة بين 1,0 و1,799 كغ تم تكليفهم بتلقي رعاية فورية لأم الكنغر «تدخل» أو رعاية تقليدية في حاضنة. أو مدفأة مشعة حتى تستقر حالتهم وبعد ذلك رعاية الكنغر «السيطرة». كانت النتائج الأولية هي الموت في فترة الوليد (أول 28 يوماً من الحياة) وفي أول 72 ساعة من الحياة.

تم تقسيم ما مجموعه 3211 رضيعاً وأمهاتهم بشكل عشوائي إلى مجموعة التدخل «1609 رضيعاً مع أمهاتهم» والمجموعة الشاهدة «1602 رضيعاً مع أمهاتهم». وكان متوسط المدة اليومية للتلامس الجلدي مع الجلد في وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة 16,9 ساعة في مجموعة التدخل و1,5 ساعة في مجموعة المقارنة الشاهدة. حدثت وفاة حديثي الولادة في أول 28 يوماً لدى 12% أو 191 رضيعاً من مجموعة التدخل وبنسبة 15,7% أو 249 رضيعاً في المجموعة الشاهدة. حدثت وفاة حديثي الولادة في أول 72 ساعة من الحياة لدى 4,6% أو 74 رضيعاً في مجموعة التدخل ولدى 5,8% أو 92 رضيعاً في المجموعة الشاهدة. تم إيقاف التجربة في وقت مبكر بناءً على توصية من مجلس مراقبة البيانات والسلامة بسبب اكتشاف ارتفاع معدل الوفيات لدى الرضع الذين لا يتلقون طريقة رعاية الأم - الكنغر الفورية، في مقابل انخفاض معدل وفيات الرضع الذين يحظون بهذا النوع من الرعاية. ومقارنة بالرعاية التقليدية لحديثي

الولادة، كان الأطفال الذين تلقوا اتصالاً فورياً من والديهم أقل عرضة للوفاة بنسبة 25% في الشهر الأول من حياتهم.

قد يساهم تجنب الانفصال بين الأم والرضيع أيضاً في تحقيق نتائج صحية أكبر، إذ ثبت أن اللمس بين الطفل وأمه يعمل على استقرار معدل ضربات قلب المولود الجديد، ويهدئ تنفسه، ويقلل من بكائه.

الرعاية التقليدية لحديثي الولادة باهظة الثمن وتتطلب مهارة كبيرة ودعمًا لوجستياً لا تستطيع العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض تحمله. رعاية الكنغر، من ناحية أخرى، هي بديل آمن وفعال أسهل بكثير في التنفيذ. ومع ذلك، فإن العديد من الأطفال الخدج لا يصلون إلى هذه المرحلة. كشفت الدراسات أن ما يقرب من 50% من المئمة من وفيات الأطفال حديثي الولادة في عدد من الدول الآسيوية والإفريقية تحدث في غضون 24 ساعة من الولادة، و80% في المئمة تحدث في الأسبوع الأول من الحياة، مما يعني أن العديد من الأرواح تُفقد قبل بدء رعاية الكنغر.

## الاستنتاجات

من بين الرضع الذين تتراوح أوزانهم بين 1,0 و1,799 كغ، كان معدل الوفيات لدى الأطفال الذين تلقوا رعاية أمهات الكنغر على الفور أقل في 28 يوماً من أولئك الذين تلقوا رعاية تقليدية مع رعاية الأم على شكل الكنغر التي بدأت بعد الاستقرار. لم يكن الاختلاف بين المجموعات لصالح رعاية الأم الكنغر الفورية في 72 ساعة كبيراً.

## محدوديات الدراسة

صُرحت الدراسة ببعض المحدوديات التي رأتها تستحق المناقشة، ومنها أن طبيعة التدخل جعلت «التعمية» مستحيلة [والتعمية هي طريقة في التجارب العلمية تعتمد على تحييد التأثيرات النفسية والإجرائية المحتملة على نتائج التجربة العلمية والناجمة عن المعرفة المسبقة للمشاركين بالتجربة أو العلماء بفضة العينات الفرعية المدروسة]. ومع ذلك، فإن ضمان إخفاء التخصيص حتى الانتهاء من التسجيل والالتزام الصارم ببروتوكول محدد مسبقاً واختيار معدل الوفيات كنتيجة أولية يقلل من تحيز القياس. ربما أدى تصميم التسمية المفتوحة إلى تحيز القياس في بعض النتائج الثانوية، والتي كانت أكثر ذاتية أقل موضوعية، ولكنها لن تؤثر على نتائجنا الأولية فيما يتعلق بالوفيات. يجب أن يؤدي عدم التجانس في البنية التحتية والموظفين والممارسات والاختلافات المحتملة في ملفات تعريف المرضى عبر المواقع إلى زيادة تعميم نتائجنا. ليس من الممكن تقسيم التأثير المفيد للتدخل بين البدء الفوري في رعاية الأم لوليدها بطريقة حيوان الكنغر والتواجد البسيط للأم مع طفلها لأن كليهما جزء لا يتجزأ من التدخل. أخيراً، ما يقرب من 20% من الأطفال الذين تتراوح أوزانهم بين 1,0 و1,799 كغ والذين ولدوا في مستشفيات الدراسة لم يتم تسجيلهم لأن الأم أو المولود أو كليهما مريض جداً بحيث لا يسمح له/ لها بالمشاركة. يجب أخذ هذه المحدودية في الاعتبار عند تقدير الآثار الصحية العامة المحتملة للتدخل.

معدل وفيات  
الرضع عبر  
«رعاية الكنغر»  
بعد الاستقرار  
أقل بنسبة  
40% مما  
في الحاضنة  
أو المدفأة  
المشعة

شكّلت الحروب والنزاعات المشتعلة- أو المتوقعة في المستقبل القريب- مفتاحاً لفهم ما يجري على الساحة الدولية، فمن الجانب الشكلي تَظهر بؤر التوتر نقاط التماس العالمي، وتساعد في تصوّر احتمالات واتجاهات توسعها، ولكنها في الوقت نفسه ورغم قسوتها يمكن أن تشكّل دروساً مهمة ينبغي الاستفادة منها.

## 2022.. قراءة أولية في مصير النزاعات الدولية



تنشغل مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام في فترة نهاية العام وبداية العام الجديد بإضاءة على أبرز الأحداث التي جرت، والتي رأت فيها أحداثاً ذات تأثير نوعي على مجرى الأحداث، وتلقى النزاعات - كغيرها من الأحداث السياسية البارزة - نصيباً كبيراً من الاهتمام. ولذلك تقدم هذه المادة قراءة موجزة لبعض النزاعات في العام السابق، وتلك التي يتوقع أن تمتد إلى العام القادم.

الانهيار الناتج عن الضغط الاقتصادي، فحظوظ التفجير الواسع والحرب الأهلية في أفغانستان باتت أقل من أي وقت مضى بما يعارض المساعي الأمريكية وأتباعها في الغرب.

### إيران هل ننتظر تصعيداً؟

يحمل تقرير عام 2022 في بنده الخامس، عنواناً إشكالياً، وهو «إيران في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل»، ويقوم الطرح الوارد تحته أن احتمالات فشل المفاوضات لعودة العمل في الاتفاق الذي انسحبت منه واشنطن لا يزال كبيراً، وأن فشل هذا المسار يعني من وجهة نظر «مجموعة الأزمات الدولية» اللجوء إلى خيار التصعيد. بل يقدم التقرير صياغة فريدة فيقول: إن استمرار تطوير البرنامج النووي الإيراني دون عوائق بهذا الشكل، سيفرض إيران كقوة نووية في العالم، ويمكنها من صنع السلاح النووي. إذا أرادت ذلك، ويذهب التقرير إلى القول باستحالة قبول واشنطن بذلك، مما سيفرض على واشنطن «الموافقة أو الانضمام إلى الضربات الإسرائيلية التي تهدف إلى

الحالي لأفغانستان، وتحديدًا بسبب التصيق على اقتصادها الهش، وفرض العقوبات وتجميد الأصول الأفغانية في الخارج، وما يتركه هذا من آثار إنسانية خطيرة على الشعب الأفغاني، ويشير التقرير أيضاً إلى أن طالبان «تواجه معركة شرسة ضد الفرع المحلي لتنظيم داعش في أفغانستان».

التقرير أغفل وبشكل مقصود مجموعة من الحقائق حول الوضع في أفغانستان، فهو وعلى الرغم من اعترافه بأن الغرب هو المسؤول عن الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه أفغانستان، إلا أنه لا يشير بوضوح إلى أن الغرب هو المسؤول عن المحاولة المستمرة لدفع البلاد إلى حرب أهلية، فالمحاولة الأمريكية الأولى جرى احتوائها إلى حد كبير بجهود روسيا والصين ودول جوار أفغانستان، التي أعدت نفسها جيداً للصدمة الناتجة عن الانسحاب الأمريكي السريع المقصود، مما ساهم في احتواء الجزء الأكبر من ارتدادات هذه الصدمة، وتكاد نجزم أن تقرير عام 2023 الذي لم يكتب بعد سيغفل الدور الكبير الذي ستلعبه دول جوار أفغانستان في احتواء سيناريو

**على الرغم من أن المنظمة «المستقلة» تحاول تثبيت استقلاليتها وأهدافها «النبيلة» إلا أن محرريها لا يحاولون حتى إخفاء مواقفهم السياسية**

الفلسطيني، إلى جانب الأوضاع في هايتي وميانمار، واختتمت القائمة بـ «التشدد الإسلامي في أفريقيا».

تقرير عام 2022 كثيره من التقارير يعبر عما تتماه النخب الغربية، ولذلك يمكننا استعراض بعض بنوده بعد مقاطعتها مع التقارير الصادرة عن نفس المنظمة منذ عام 2011 لنشكل صورة أوضح عن تطورات الملفات في خلال العقد الماضي.

### أفغانستان وفرص الاحتواء الغائبة

احتلت أفغانستان رأس القائمة في تقرير عام 2021، والذي أشار بوضوح إلى أن قيام الولايات المتحدة بسحب قواتها بشكل سريع قد يؤدي إلى زعزعة استقرار الحكومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة، ويمكن أن يؤدي لاندلاع حرب أهلية متعددة الأطراف. ما تجاهله واضعوا تقرير المنظمة السنوي أن هذا كان الهدف الأمريكي المباشر للعام 2021 في أفغانستان، فالولايات المتحدة التي باتت مضطرة للانسحاب، سعت إلى إحداث أكبر قدر من الفوضى مع انسحابها السريع، مما أدى إلى سقوط الحكومة الموالية للغرب في كابول بلمح البصر وهو ما وصفه تقرير عام 2022 «بالنهاية المذهلة للنظام السياسي الذي أمضت القوى الغربية عقدين من الزمن تساعد في بنائه».

ويضيف التقرير: أن المخاطر التي تواجه أفغانستان لا تزال كبيرة على الرغم من انخفاض مستويات العنف بشكل كبير عن العام الماضي، ويتوسع التقرير في توضيح المسؤولية الكبيرة الواقعة على القوى الغربية في الوضع

### ■ علماء ابوفراج

#### الرصد الغربي للأزمات

تحتل منظمة «مجموعة الأزمات الدولية» «International Crisis Group» مركزاً مهماً بين مراكز الدراسات والأبحاث الغربية، والتي تعنى برصد نقاط التوتر العالمي وتقديم التحديثات الدورية حولها، وتعتبر المنظمة مصدراً لكثير من الدوريات والصحف الغربية. وعلى الرغم من أن المنظمة «المستقلة» تحاول تثبيت استقلاليتها وأهدافها «النبيلة» إلا أن محرريها لا يحاولون حتى إخفاء مواقفهم السياسية، بل إن قراءة سريعة في تقاريرها الدورية تظهر نزعة واضحة لتجاهل، أو تضخيم نتائج بعض التوترات السياسية، وذلك تبعاً لمصالح من يقف وراءها، بالإضافة إلى كونها تتبنى إلى حد كبير الرواية الأمريكية والغربية حول مجمل الصراعات الدولية، وتشتهر مجموعة الأزمات الدولية بتقريرها السنوي «عشرة صراعات تجدر مراقبتها في العام القادم» والذي يقوم على بضع صفحات تحتوي قائمة الصراعات التي تتوقع المنظمة أنها ستشهد تطورات خطيرة في أشهر السنة القادمة، وترى أنه من الضروري أن يتم رصدها وتغطيتها من قبل وسائل الإعلام والسياسيين، أملاً في تجنبها والحد من آثارها.

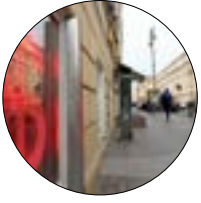
تضمن تقريرها الصادر منذ أيام كلاً من أوكرانيا وإثيوبيا وأفغانستان، والتوتر الأمريكي- الصيني، والتوتر بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» بمواجهة إيران، والحرب في اليمن، وما أسمته الصراع «الإسرائيلي»



## الصورة عالمياً



- أكد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحفيين مساء الخميس 2021/12/30 اختتام المكالمة الهاتفية بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين، والأمريكي جو بايدن.



- أعلن مدير قسم التعاون الاقتصادي في وزارة الخارجية الروسية، دميتري بيريتشيفسكي، أنه لا توجد تهديدات حقيقية لفصل روسيا عن النظام المصرفي الدولي («سويفت»).



- قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن: إن حلف الناتو مستعد لإطلاق حوار هادف مع موسكو يقوم على موقف موحد بين أعضاء الحلف، وذلك من أجل ما وصفه بـ«احتواء العدوان الروسي على أوكرانيا».



- ذكرت وسائل إعلام، أن العاصمة السودانية، شهدت إغلاق عدد من الجسور قبيل تظاهرات مفرقة، اليوم الأحد 2 كانون الثاني، باستثناء جسر الحفاية و صوب.



- أظهر تحليل بريطاني شمل أكثر من مليون حالة إصابة بمتحوري فيروس كورونا («أوميكرون») و«دلتا»، أن خطر دخول المستشفى بعد الإصابة بـ«أوميكرون» يبلغ ثلث «حوالي 33%» من خطر متحور «دلتا».



- قالت وكالة «برينسا لاتينا» الكوبية الرسمية: إن ما يعادل 86,1% من سكانها قد تم تطعيمهم بشكل كامل ضد مرض كوفيد-19 وإن هذا الإنجاز قد تم باستخدام اللقاحات الكوبية محلية الصنع.



لو فرض هذا عليها المواجهة، على الرغم من أن سلوك وتصرفات واشنطن تدل على أن هذا ما تفكر فيه فعلاً، فهي تحاول تركيز كل جهودها السياسية والعسكرية على محور آسيا، لكن بعض الوقائع الأخيرة باتت تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة واشنطن القيام بهذه المهمة! فما جرى في تايوان مؤخراً كان مثلاً مركباً لأصحاب هذه النظرية، فواشنطن والتي تحاول أن تظهر بوصفها المدافع الأول عن تايوان قالت وبشكل رسمي: إن على قادة تايوان ألا يتوقعوا دعماً عسكرياً مباشراً من الجيش الأمريكي في حال اندلاع مواجهة مباشرة مع الصين، ولذلك يبدو أن الفكرة التي يوردها التقرير حول ميزان الربح والخسارة بالنسبة للرئيس الأمريكي أكثر تقلباً مما يبدو، فلا شك أن محيط الصين يعتبر منطقة ساخنة اليوم ولا يبدو أن تهديداً حقيقة تلوح في الأفق ولكن احتمالات تحول هذا التوتر إلى صدام عسكري أمريكي- صيني احتمال ضعيف، فالولايات المتحدة التي فشلت في احتواء إيران عسكرياً لن تجد سهولة أكبر في احتواء الصين! وخاصة أنها راهنت على شرح في العلاقات الروسية- الصينية كشرط ضروري غير كاف لتكسب المعركة، وهو ما لم تنجح في تحقيقه حتى اللحظة.

أرواح 150 شخص! مما يدل على العجز الذي وصلت له الولايات المتحدة، فهي وعلى الرغم من وجود رغبة حقيقية لدى بعض نخبتها السياسية بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، لكنها لم تستطع القيام بذلك، وذهبت الإدارة الحالية إلى تمسكها بالحل السياسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وقامت بشكل غير مسبوق بلجم كل المحاولات الصهيونية للقيام بتوجيه ضربة عسكرية لتهران.

ما يغفله التقرير، أن احتمالاً آخر بات يلوح في الأفق، وهو أن واشنطن تفكر هذه المرة بأن «تشرب الكأس المر هذا» وتقبل بإيران دولة نووية، وترى في هذا الملف أحد الأعباء التي بات لازماً عليها التخلص منها بعد أن فشلت في محاولة تغيير النظام الإيراني وضرب نزعتة الاستقلالية.

## الصين والولايات المتحدة

ينعكس غياب الاستراتيجية الواضحة لدى الولايات المتحدة لاحتواء نفوذ الصين المتنامي على حالة من التخبط في التحليل وتوقع الأحداث القادمة، فالتقرير يقول في إحدى فقراته: إن الرئيس الأمريكي جو بايدن يرى أن تكاليف التفوق الصيني الإقليمي أكبر من ما قد يترتب على المواجهة، أي، إن واشنطن لن تقبل بالتفوق الصيني حتى

إعاقة القدرة النووية لتهران. وبعبارة أخرى، يمكن أن تؤدي المحادثات المتعثرة إلى الجمع بين جميع المخاطر من الفترة التي سبقت اتفاق 2015 مع أسوأ مخاوف سنوات ترامب».

احتلت إيران موقعاً ثابتاً في تقرير «عشرة صراعات تجدر مراقبتها في العام القادم» بشكل متواصل منذ عام 2018 أي أن واضعي التقرير كانوا يرون احتمالاً جدياً في أن التوتر حول الملف الإيراني وحول دورها في المنطقة سيتحول إلى نزاع عسكري واسع، وتمسكوا في هذا الطرح لمدة خمس سنوات دون أن يقوموا بإعادة قراءة جديدة لما يجري فعلياً، فالملف الإيراني دون أدنى شك يعتبر إحدى نقاط التوتر في العالم، وجرى حوله ما يكفي من الأحداث لتحويله إلى حرب جديدة للولايات المتحدة التي كانت ترغب في ذلك منذ زمن، لكن الأزمة التي تعاني منها واشنطن كانت أكبر من رغباتها، ولهذا لم تستطع تحقيق ما تريده كلياً في إيران، بل إن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ادعى في شهر حزيران من العام 2019 أنه أوقف هجوماً عسكرياً على إيران بعد أن علم بأن ذلك سيؤدي لخسائر في أرواح 150 شخصاً! فعلى الرغم من واشنطن إلا أنها باتت «تقلق» اليوم على

ينعكس غياب الاستراتيجية الواضحة لدى الولايات المتحدة لاحتواء نفوذ الصين المتنامي على حالة من التخبط في التحليل وتوقع الأحداث القادمة



تظل قراءة «النزاعات الدولية» قاصرة ما لم تفسر الظاهرة بشكل أعمق، وإن كان الخبراء الذين يعدون التقرير الدوري لـ «مجموعة الأزمات الدولية» على دراية في الكثير من التفاصيل والتطورات الميدانية، إلا أن ما يغيب عنهم هو: أن حالة الصراع السياسي الذي يشهدها العالم بين الإمبراطورية الأفعلى «الولايات المتحدة» والقوى الصاعدة الأخرى، وأبرزها روسيا والصين تتميز بخصائص نوعية جديدة، فالقوى الصاعدة باتت تدرك عبر تجربتها التاريخية أن حرمان الولايات المتحدة من الحروب سيكون أشبه بالتفجير المحصور في حيز مكاني مدروس، ولذلك فالجرب اليوم هي خيار القوة الأضعف على الساحة الدولية، وأثبتت السنوات القليلة الماضية أن شرارة «غزو بولندا» «السبب المباشر للحرب العالمية الثانية» قد حدث بالفعل مئات المرات، ولكن أية نار للحرب لم تنتقد! فمساغي واشنطن الحديثة تقابل بيقظة دائمة في الاتجاه المعاكس.

# الهند وروسيا: من إعادة التفكير إلى



**العلاقات الروسية- الهندية التقليدية جيدة جداً، والكيمياء التي تجمع بين قادة البلدين ممتازة، والشعبان ينظران بشكل جيد لبعضهما البعض. لكن الارتباطات الاقتصادية تباطأت منذ فترة، والشكوك التي تحرص وسائل الإعلام الغربية على تضخيمها في الآونة الأخيرة بسبب علاقات الهند مع الولايات المتحدة، وروسيا مع الصين، بدأت تجد لها أذناً مصغية. لكن مشروع أوراسيا الكبرى القادر على جلب النفع لكلا البلدين عنى أن يدعو الكثيرون من داخل البلدين إلى إعادة التفكير بالعلاقة التي تربطهما، وبالتأقلم مع الواقع العالمية الجديدة، وتطويرها بحيث تستعيد قوة نسيجها القادرة على النجاة في عالم الغد.**

## ■ ديمتري ترينين ترجمة: قاسيون

حملت زيارة بوتين إلى الهند معاني كثيرة أكبر من رمزية في تحمية العلاقات الروسية- الهندية، خاصة أنها تأتي في وقت زيادة التوتر بين روسيا والغرب، الأمر الذي يمنح الفرصة للهند لإظهار كونها صديقاً جيداً لروسيا. سبق هذه الزيارة نسخة إستراتيجية الأمن القومي الروسية الصادرة في يوليو/ تموز 2021، والتي تمّ فيها وصف العلاقات مع نيودلهي بأنها «شراكة إستراتيجية مميزة خاصة». وربما الأهم هو أنها تناولت العلاقة مع الهند في القسم ذاته الذي تناولت فيه العلاقة مع الصين. من جهتها الهند أعلنت في الآونة الأخيرة اهتمامها- على لسان ناريندرا مودي- بالمشاريع الاقتصادية في الشرق الأقصى لروسيا، ما يعني أنّ نيودلهي أقرت بشكل حاسم رغبتها في التطلع إلى الشرق على طول الطريق إلى فلاديفوستوك. كما أنّ نيودلهي لم تأبه بالاعتراضات الأمريكية ومضت في شراء منظومات الدفاع الجوي إس-400. علاوة على تلقي مودي وسام القديس أندروز الرفيع الروسي، ليكون بذلك واحداً من أربعة زعماء أجانب فقط حصلوا على هذا التكريم.

ينظر الروس العاديون إلى الهند على أنها دولة صديقة يمكن الاعتماد عليها، والتي تربطها مع دولتهم علاقة خالية من المشكلات

تقريباً. يرى الهنود بدورهم روسيا كصديق أثبت كونه أهلاً للثقة على مدى خمسة وسبعين عاماً من استقلال بلادهم، بقي إلى جانب الهند دون أن يتسبب بأي ضرر إستراتيجي لهم.

مع ذلك تتراكم القضايا على جبهات عديدة، ما يتطلب من القادرين على تحريك الخيوط الهندية والروسية إعادة التفكير في العلاقة وتعديلها وتطويرها لجعلها مناسبة لبيئة القرن الحادي والعشرين. من الناحية الجيوسياسية العالمية، القضية الرئيسية هي أن موسكو ونيودلهي- وهم الأصدقاء التقليديون والقدامى- يجدون أنفسهم مرتبطين بقوتين كبيرتين متنافستين: الصين والولايات المتحدة. منذ النزاع الحدودي بين الهند والصين منذ في 2020 في الهيمالايا والصين تقفان على حافة المستقبل ضد محاولة الولايات المتحدة الإبقاء على النظام العالمي الحالي، يصبح أصعب على جزء من النخب الهندية أن ترى نفسها مستمرة في العلاقات الحسنة مع روسيا دون إغضاب ما يتمنون أن يكون حليفهم: الولايات المتحدة. لكن الكثير من النخب الهندية تدرك مدى أهمية البقاء على علاقة جيدة مع روسيا في المشهد العالمي المتغير، وموسكو بدورها تدرك مدى أهمية حماية الشراكة الإستراتيجية الروسية- الهندية من التوترات المحلية ودعم الثقة المتبادلة بينهما.

**ينظر الروس العاديون إلى الهند على أنها دولة صديقة يمكن الاعتماد عليها والتي تربطها مع دولتهم علاقة خالية من المشكلات تقريباً**

من الناحية الجيو- اقتصادية، على الرغم من التعاون المستمر في مجالات تتراوح بين الطاقة النووية والقطب الشمالي وصولاً إلى الفضاء الخارجي، ناهيك عن تطوير الأسلحة وإنتاجها، فالضعف الأكبر في العلاقة الهندية الروسية يكمن في حجم التجارة الصغير والراكد. بينما تملك الهند حجم تجارة مع الصين- وهي التي تربطها بها علاقة متوترة وسيئة سياسياً- 100 مليار دولار، وينطبق الأمر ذاته على العلاقة التجارية الهندية الأمريكية. بينما لا يبلغ حجم التجارة الهندية مع روسيا إلا 10 مليارات دولار. بعد انهيار النموذج القديم للعلاقات الاقتصادية السوفيتية الهندية في عام 1991، تراجعت أحجام التجارة. اعتاد الاتحاد السوفيتي أن يكون من بين أكبر 3 شركاء اقتصاديين للهند، أما الاتحاد الروسي اليوم فيقع في المرتبة العشرين إلى الخامسة والعشرين.

لكن لا تزال روسيا قوية في بعض المواقع الهامة، وعلى رأسها التعاون العسكري لطائرات ميغ 21 المقاتلة في 1962، كانت تجارة الأسلحة حجر الزاوية في العلاقات الثنائية. مع ذلك، أوضحت الهند رغبتها المتنامية بتنويع وارداتها من الأسلحة في الآونة الأخيرة، وكذلك أعربت مراراً عن نيتها المضي قدماً في تطوير وإنتاج أنظمة الأسلحة بنفسها. أدى هذا إلى تراجع حصة روسيا في سوق الأسلحة الهندية. لقد تقلصت حصة روسيا من السوق الهندية للأسلحة إلى ما يقّل قليلاً عن 50%، والمنافسة أعظم من أي وقت مضى من أوروبا، والأهم من الولايات المتحدة.

## أسهل للأرباح

جزء من المشكلة لدى الجانب الروسي

# التعديل لأجل أوراسيا الكبرى

تتخبط أكثر وبشكل أوثق مع نيودلهي، لأنها ستجسد بذلك بشكل واضح منافع الشراكة الآسيوية والأوروبية عبر أوراسيا. الحفاظ على شراكة إستراتيجية بين الهند والصين هو أمر بالغ الأهمية لمشروع أوراسيا الكبرى الروسي، وذلك على مستوى تحقيق الاستقرار الجيوسياسي في أوراسيا. يمكن لروسيا التي يعلم الجميع عدم امتلاكها لا الرغبة ولا الموارد الكافية للهيمنة على أوراسيا الكبرى، أن تلعب دوراً رئيساً في الحفاظ على هذا التوازن الأوراسي، ما يعني أن المشروع لن يكون قابلاً للحياة دون تفاهم هندي صيني. تتعامل روسيا بواقعية حيال شركائها وعلاقاتهم المعقدة بين بعضهم البعض، وهذا يخولها تسهيل الجهود بشكل استباقي لتحقيق تفاهم أفضل بين بكين ونيودلهي.

## الهنود التواقون

ليس لمثل هذا التفاهم أثر إيجابي على المنطقة الصغيرة أو على ثلاثي الهند-الصين-روسيا فقط، بل هو تفاعل ضروري لدفع اللاعبين الآخرين للمشاركة دون تحفظات ودون ترف عدم المشاركة. نتحدث هنا عن دول الاتحاد الأوروبي، وعن دول آسيا. يعني هذا الوصول لأبعد أيضاً عبر السماح بتقوية بناء منظمة شنغهاي كمنصة حوار على مستوى القارة.

يذهب البعض أبعد من ذلك، فيقولون بأن مثل هذه الشراكة المعززة مع نيودلهي ستساعد موسكو على الانخراط أكثر وبشكل عملي في القضايا الأوروبية الآسيوية الهندية، سواء مع واشنطن أو مع طوكيو، المرتبطين بنيودلهي من خلال الحوار الأمني الرباعي. كلما وجدت الهند أن شراكة روسيا مع الصين مفيدة لإدارة علاقاتها مع بكين، تمكنت موسكو من استخدام علاقاتها مع الهند للتأثير في إستراتيجيات المحيطين الهادئ والهندي. النخب الهندية عموماً - باستثناء قلة قليلة - تواق لتحسن العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة من أجل تعزيز فرصها في النمو، ما يعني بأن روسيا ليست في مهمة مستحيلة، بل موزنة لها بشكل استباقي لدى نيودلهي، فهؤلاء يفكرون بأن الشراكة مع روسيا هي طريقهم الأمثل ناحية دور أكبر في مجموعة بريكس، وأيضاً في الأمم المتحدة.

في عدد من القضايا الإقليمية، من أفغانستان إلى الشرق الأوسط، تحتاج الهند لكي يتم النظر إليها كشريك متميز لروسيا، وليس كتابع للولايات المتحدة أو حتى حليفاً لها. لا تريد النخب الهندية أن يتم تهيش بلادهم في المناقشات الهامة في المنطقة، كما حدث في المناقشات حول أفغانستان. تفتح القضايا العالمية الجديدة، من انتشار الأوبئة إلى تغير المناخ وتحول الطاقة، مجالات جديدة واسعة للتعاون بين روسيا والهند، حتى عندما تتطلب إدارة دقيقة للاختلافات. التوصل إلى شراكة مبكرة سيعزز الجهود التعاونية، ويدير العناصر التنافسية، ويجعل من الممكن رسم نهج منسق لما أصبح اليوم قضايا حيوية للمجتمع العالمي. لا يعني كل هذا بأن على روسيا أو الهند أن تتمتعاً بالعلاقة نفسها التي تسم علاقة الصين بروسيا، فالأمر هنا مختلف تماماً. يبدو هذا مساراً حتمياً لجميع الدول المعنية التي تقرأ المستقبل بشكل أفضل، بما في ذلك نيودلهي وبكين.

■ بتصرف عن:

Russia-India: From Rethink to Adjust to Upgrade



هذه الإستراتيجية. لكن الأهم هو أن تعزز الدور التي تبرع فيه بأن تصبح الوسيط الموثوق لجعل سياسة الهند تجاه الشرق أقل انصياعاً للولايات المتحدة، مع الأخذ بالاعتبار أن ذلك قد لا يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً تبعاً لكون الداخل الهندي يتفاعل بشكل متسارع مع القضايا الدولية. سيدفع مثل هذا الموقف المتوازن والراشد من قبل روسيا إلى تقليل شكوكها وخوفها من التقارب الروسي-الصيني، أو حتى التعاون مع باكستان.

يمكن لمثل هذه المناقشات المعمقة أن تمهد الطريق لإشراك نيودلهي في الحوار الإستراتيجي الأهم حول أوراسيا الكبرى التي تشكل الإطار الإستراتيجي الذي تعمل روسيا ضمن حدوده، وأن تمنح النخب الهندية القدرة على إدراك ما تعنيه أوراسيا الكبرى لبلادهم، أمام الجمهور الهندي الذي يحاول الغرب تضيئه بأقصى ما يستطيع، دفعة قوية للأمام. لدى روسيا نقطة قوة شديدة في مثل هذا الحوار: المدى الجغرافي - الإستراتيجي الذي يشمل المواقع البحرية بما في ذلك القطب الشمالي والمحيط الهندي والهادئ - كل شيء من مورماسك إلى مومباي. تخيلوا ما سيعنيه ذلك للنخب الهندية التي صاغت إستراتيجية الهند حتى الآن في الغالب من منظور بحري، بأن تتمكن من الحصول على بُعد قاري يبدأ من أفغانستان التي تخشى الهند المستقبل فيها، وآسيا الوسطى، وإيران التي سيحتتم في مرحلة ما على الهند أن تواجه بشكل جدي عدم اتفاقها مع الولايات المتحدة بخصوصها. الوصول لمثل هذا التوفيق بين موسكو ونيودلهي قد يحمل أفاقاً عذبة لجميع اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، ليصبح الخاسر الوحيد قوى التوتير في الولايات المتحدة.

يمكن لموسكو على هذا الأساس فقط أن

الديناميكيات أن يفهموا طموح النخب الهندية عامة، والدور المتعاظم للنخب الميالة للغرب. وكذلك التقارب المتزايد بين الهند والولايات المتحدة، ونجاح الأخيرة بالدفع نحو توتير الأوضاع بين الهند وجارتها.

تعني إعادة التفكير دراسة أقرب للهند الحديثة، وفهماً أعمق لتلك الدولة الشاسعة شديدة التعقيد، والتي تسير ناحية الارتقاء إلى مستوى القوى العظمى العالمية. يجب على الفور البدء بتوسيع الدراسات التي تغطي الهند والجنوب الروسي الموجود في آسيا، وتوسيع التغطية الإعلامية للتطورات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية الهندية، وتعزيز الروابط العلمية والتعليمية والثقافية، وكذلك السياحة وغيرها من العلاقات بين الشعبين، كممهدات غير مباشرة لتعزيز كامل العلاقات.

## خطوة أخرى ناحية التعديل

التعديل والتأقلم يعني أخذ كل الحقائق في الاعتبار عند تطوير إستراتيجية روسيا الخاصة بالهند، وهو الشيء غير الموجود ضمن المستوى غير الرسمي حيث الأعمال والصناعة والقطاعات الخدمية المرتبطة بها بشكل وثيق. من الواضح أن تنمية الشراكة الإستراتيجية يجب أن تبقى هدفاً عاماً لهذه الإستراتيجية التي لم يتم وضعها بعد. يجب هيكلية الشراكة وتصميمها على أنها شراكة متكافئة، مع إسقاط بعض صانعي القرار في موسكو أي بقايا من أيام موافقها كدولة راعية مع الهند.

على المستوى المفاهيمي، تحتاج روسيا إلى إلقاء نظرة ثانية على إستراتيجية نيودلهي في المحيطين الهندي والهادئ، يمكن لحوار إستراتيجي متعمق مع نيودلهي حول هذا الموضوع أن يدفع الهند لفعل كل ما يلزم لتبديد موقف الروس السلبي والمرتاب من

وانتقادها. حتى قطاع التكنولوجيا النابض بالحياة في الهند، لا يربطه سوى اتصالات قليلة جداً مع روسيا والروس.

هذه المشاكل أكبر من أن تحلها إستراتيجيات قصيرة المدى، ومع ذلك يجب عدم تجاهل إمكانات ارتقاء الشراكة الهندية الروسية إلى مستويات أعلى في العقد المقبل. على الروس أن يعودوا قليلاً إلى الوراء وأن يحاولوا تحديد ما يريدونه من التواصل مع الهند، وأن يقيموا العقبات التي تعترض السير قدماً ناحية مشروع أوراسيا الكبرى، وما يجب القيام به ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم. هناك الكثير من الإجراءات التي يجب على الروس مراجعتها للتمكن من الحفاظ على شريكهم الإستراتيجي، وتقديم خدمة للنخب الهندية التي تريد حجز موقع لها في خارطة المستقبل.

إعادة التفكير تعني قبل كل شيء: رؤية الهند على حقيقتها وإلى أين تتجه. لا يزال البعض في دوائر صناعة القرار الروسي يعتبرون الهند من دول العالم الثالث التي كانت عليها أيام الصداقة السوفيتية الهندية في الستينات والثمانينات من القرن الماضي. من الواضح أن هؤلاء يبخسون النجاح الاقتصادي والتكنولوجي المذهل للهند في العقود الثلاثة الماضية حقاً. نتيجة لذلك، لا ينبغي على روسيا أن تتوقع من جارتها الكبيرة في أوراسيا أن تعمل كواحدة من دول عدم الانحياز تتطلع إلى الداخل وتبقى بعيدة عن مسرح الأحداث الدولي وأن تتصرف ضمن حدود إمكانات الدولة المتوسطة. بدلاً من ذلك، يجب أن يعترف الروس بإمكانة الهند الجديدة وأن يصادقوا على طموحها بالتحول إلى قوة عظمى. وأن يفهموا أيضاً ديناميكية تحولها إلى قوة عالمية رائدة في التكنولوجيا الحديثة. يمكنهم عبر فهم هذه

# لِمَ تأجلت الانتخابات الليبية وهل سيتكرر الأمر؟



مضى عام 2021 دون أن تجري الانتخابات الليبية في موعدها، بعدما أُجلت إلى الـ 24 من كانون الثاني الجاري، وسط توترات سياسية كبيرة بين مختلف الأطراف السياسية الليبية والدولية.

## ■ هلاخ سعد

لم يكن قرار التأجيل مفاجئاً بآية حال، فجميع الظروف التي سبقت موعد الانتخابات السابق أشارت إلى احتمالية التأجيل، حيث كانت لا تزال تتفاعل الخلافات حول القاعدة الدستورية، وقانون الانتخابات من جهة، والمبارزات السياسية حول المرشحين من جهة أخرى، وتحديداً ما يتعلق بالمشير خليفة حفتر وسيف الإسلام الثقافي وعبد الحميد الدبيبة، وما يحمله كل طرف منهم بارتباطات جيوسياسية بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، من مصر وتركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

وبالتحليل، فإن المشاكل الرئيسية التي تقف خلف التوترات السياسية الجارية وأدت لتأجيل الانتخابات، لا تزال حاضرة بطبيعة الحال، وأهمها: التواجد العسكري الأجنبي داخل البلاد، واستمرار انقسام المؤسسة العسكرية الليبية، وانفلات السلاح بين مختلف القوى، وغياب وجود أي طرف سياسي تتوافق عليه أغلبية الليبيين حقيقةً، حيث يدرك كل طرف من الأطراف السياسية الليبية أوزانهم على الأرض، وعليه فإن كل طرف منهم يسعى لنموذج محدد من العملية الانتخابية بدستورها وقوانينها التي تضمن له فرصاً أعلى من أصوات الناخبين، أي وبكلام آخر، ما من طرف من الأطراف الليبية يثق بأي نجاح له،

وعليه فإن استمرار الوضع القائم يعد أكثر فائدةً في الحسابات الضيقة لكل طرف على حدة، ويعكس هذا الأمر بنفس الوقت، حالة التوازن الإقليمي والدولي بالملف الليبي، فنذكر مثلاً: أن لا مصر، ولا تركيا، ولا فرنسا أو الولايات المتحدة قادرين على فرض نموذج محدد للحل السياسي الليبي على الآخرين، لتبقى حالة التوازن الإقليمي والدولي - بالاستناد إلى وجود قوى عسكرية أجنبية في ليبيا - قادرة على العبث بالمسار السياسي بالشكل الذي جرى. ورغم أنه لا يزال من المبكر الحديث

قواتها العسكرية ومرتقتها بالداخل الليبي ضماناً لرفع وزن هذه القوى بالانتخابات، مما ولد ردود فعل سلبية من الأطراف المقابلة، وأعاق التوصل لأية توافقات حقيقية وجدية حول القاعدة الدستورية وقانون الانتخابات. ولا يخفي هذا الأمر مسؤولية الأطراف المقابلة مما جرى بطبيعة الحال، فالمواقف الفرنسية والبريطانية والأمريكية، إن لم تكن محرضاً رئيسياً للتشدد التركي، فإنها على الأقل تستفيد منه وتوظفه لصالحها، ولصالح استمرار الأزمة وربما محاولة إعادة إحياء حرب أهلية جديدة.

بأية تنبؤات حول موعد الانتخابات الجديد، لكن ليس من الصعب معرفة أنه بحال استمرت الأسباب التي أدت إلى التأجيل الأول قائمة وفاعلة، دون حل، فإنها ستؤدي لتأجيل ثانٍ، علاوة على أن التوترات الآن قد ارتفعت لدرجة كبرى إثر التأجيل نفسه، مما يشكل ضغطاً أعلى وأكبر على مختلف الأطراف السياسية المنخرطة محلياً ودولياً. ومن غير عبارات دبلوماسية، فإن الفضل الأكبر لهذا التأجيل يقع على عاتق تركيا والقوى السياسية الليبية المرتبطة معها، بتشدها حيال إبقاء

## أبرز ما جاء في مؤتمر بوتين السنوي

عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مؤتمره السنوي يوم الخميس 23 كانون الأول استمر قرابة الـ 4 ساعات، قدم خلالها إحاطة إعلامية بالأوضاع الداخلية الروسية، وتعرض لعدد من القضايا الخارجية من بينها العلاقات مع الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والملف الأوكراني.



صواريخنا عند حدودها مع المكسيك؟» مشدداً: إن «خطواتنا ستتوقف ليس على سير المفاوضات، بل على الضمان غير المشروط لأمن روسيا».

### الصين

صرح بوتين أن روسيا والصين أقامت «شراكة شاملة تماماً بطبيعة استراتيجية ليس لها سابقة في التاريخ» وأشار إلى أن «حجم التجارة السنوية بيننا تجاوز 100 مليار دولار أمريكي، متجاوزاً مستويات ما قبل الجائحة. والصين هي شريكنا التجاري والاقتصادي الأول» وتابع «نطور التعاون بين جيشي البلدين، لا سيما في التدريبات المشتركة، ونشارك في المناورات العسكرية الدولية، وننفذ دوريات مشتركة بحراً وجواً» وأضاف إياه ب «العمل اليومي المكثف الذي يعود بالنفع على الشعبين الصيني والروسي».

قدماً على هذا النحو» مؤكداً حاجة روسيا لضمانات غربية من بينها: تعهد الناتو بعدم القيام بأي نشاط عسكري شرقي أوروبا، وعدم نشر أية أسلحة له في الأراضي الأوكرانية، مستنكراً «قالوا لنا في التسعينيات: لن نمند شبراً واحداً إلى الشرق، فماذا حصل؟ إنهم خدعونا! خدعونا بوقاحة وأطلقوا خمس موجات لتوسع الناتو».

### الولايات المتحدة

أشار إلى سلوك الولايات المتحدة واستفزاتاتها «هل هناك شيء غير واضح؟ هل نحن من ينشر صواريخه قرب حدود الولايات المتحدة؟ لا، إن الولايات المتحدة هي التي جاءت بصواريخها إلى بيتنا، وأصبحت عند عتبة حالياً. هل أن طلب عدم نشر المزيد من المنظومات الهجومية عند حدودنا أمر مفرط؟، هل هناك شيء غير عادي في ذلك؟، ما الذي سيكون عليه موقف الأمريكيين لو نشرنا

وقال حول الصراع مع أوكرانيا، بأن «هذا ليس خيارنا المفضل، لا نرغب في حدوث ذلك» وتابع «روسيا مستعدة لإقامة علاقات حسن جوار مع أوكرانيا، لكن هذا الأمر مستحيل في ظل وجود حكومة كييف الحالية».

### المقترحات الأمنية

كما تطرق بوتين إلى المقترحات

# الوظيفة التطبيقية لمنجمي رأس السنة



يشاهد العالم العربي في كل رأس سنة عبر شاشات الفضائيات منذ سنوات، منجمين عبقرين يستحقون أن نضعهم إلى جانب كبار المفكرين من جهة الفتوحات العلمية الكبرى التي يطعمونها لعقول الجماهير!

ويبدو أن هذه الأداة «التطبيقية جداً» استطاعت الهيمنة والتأثير في جمهور واسع نوعاً ما خلال السنوات السابقة في العالم العربي بحكم الهيمنة الرأسمالية على وسائل الإعلام. وكانت إحدى أشهر وظائف هذه الأداة هي إشباع عقول الناس بالتنبؤات والآمال، لمنع الناس من التفكير في أمور أخرى لا تناسب أصحاب وسائل الإعلام. وهكذا يخرج أحدهم ويقول لجمهور واسع من الفقراء في البلاد العربية: على الصعيد المالي سيحدث انفراج لمواليد البرج الفلاني. أما ما يحدث في الواقع لهذا البرج وغيره من الأبراج: المزيد من الإفقار، المزيد من الآثار الكارثية اللازمة للرأسمالية.

ويخرج آخر بصفته بوقاً للفردانية الأمريكية، ويكيل المديح على النجاحات التي ستندفق مثل أنهار العسل على مواليد البرج الفلاني. أما ما يحدث في الواقع لهذا البرج وبقية الأبراج: مزيد من التراجع لا علاقة له بالفشل على المستوى الشخصي، بل له علاقة مباشرة وغير مباشرة للإفشال الذي

يتعرضون له سنوياً على يد رأس المال وأحابيه.

ويقول ثالث إن مواليد البرج الفلاني سيشهدون نجاحاً على الصعيد المهني. أما في الواقع. يعيش مواليد هذا البرج وبقية الأبراج تراجعاً حاداً في القوة الشرائية وتخفيضاً قسرياً للأجور ويدفعون في الوقت نفسه ثمن ارتفاع الأسعار والضرائب وثمان موات

للمفقيرين. بالإضافة إلى ذلك، يشغلهم مالكو وسائل الإعلام الكبرى في العالم العربي، وبالتأكيد يدفعون لهم بسخاء لقاء هذه الخدمة التطبيقية التي تشكل قسماً مهماً من منظومة الهيمنة والتلاعب بالوعي عبر وسائل الإعلام. بل إن بعضهم يتلو على الناس بيانات سياسية تناسب طبقة دون غيرها. ولكن: «كذب المنجمون ولو صدقوا».

المنظومة القديمة التي تحمل الناس تبعات الأزمة الرأسمالية. لذلك، فهذه الأداة تطبيقية جداً من ناحية ذر الرماد في عيون الفقيرين، وتحاول تعمية الأذهان عن المهمة الراهنة الضرورية: «التغيير». وبدل «إعادة توزيع الثروة في المجتمعات بشكل عادل»، يوجهون البوصلة نحو الغيبيات والتنجيم وبيع الآمال

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



«المفاوضات» دجاجتان تريدان الجلوس على نفس البيضة! ولنشوف شو رح يطلعنا من هالبيضة. «الحرية الفكرية» وتقول السلطات: شوفو يا صحفيين كل واحد يفتح نمو وبيعلك شي طالع وشي نازل بنكسرلو نيعو ومنحطو ببيت خالتو لأن الصحافة حرة بموجب الدستور. عن المجلة السورية الساخرة «المضحك المبكي».



### مترو ألي ورخص قيادة رقمية

حصل أكثر من 80 مليون سائق صيني على رخص قيادة رقمية حتى الآن، واستطاعت هذه التطورات تخفيض التكاليف في هذا المجال بأكثر من 80 مليار يوان (حوالي 12,6 مليار دولار أمريكي). من جهة أخرى لم يكن في قمرة قيادة المترو في بكين «خط يان فانغ» أي سائق وأي مراقب، وبذلك تم رسمياً إطلاق خدمة المترو الآلي. لقد أصبح مقعد السائق الفارغ مكاناً يجذب إليه الركاب وهم يشاهدون المترو يسير ويقف لوحده. يذكر أن هذا الخط تم افتتاحه في 30 كانون الأول 2017، وتم تحقيق أعلى مستوى من التشغيل التلقائي بالكامل في كانون الأول 2019. وبالتالي فإن كامل عملية سير المترو لا تتطلب أي تدخل بشري.



### معرض الآثار السورية في الصين

افتتح معرض مجموعة من التحف الأثرية الثقافية السورية القديمة في مدينة تشنغدو غربي الصين، وجرى عرض 183 قطعة أو مجموعة من الآثار الثقافية القديمة التي تم تقديمها من المتحف الوطني بدمشق، وأكاديمية دونهاونغ الصينية، وغيرهما من 12 مؤسسة ثقافية ومتحفاً داخل الصين وخارجها، حيث شملت المعارض ضروريات يومية وأدوات طقسية وتماثيل وزينات معمارية ورسوماً جدارية آشورية ونقوداً معدنية إغريقية، ويرجع تاريخ أقدم التحف الأثرية المعروضة إلى أكثر من 500 ألف سنة، وهي عبارة عن بلطة حجرية تنتمي إلى فترة العصر الحجري القديم. ويستمر المعرض حتى 8 أيار 2022.

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حمص	أنور أبوحماسة	0933763888	الرقدة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/01/02» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

# تاريخ المناجم ونهاية بريطانيا الصناعية



بنى عمال المناجم البريطانيون قوتهم وثقافتهم خلال قرون عديدة. وأدى نضال عمال المناجم إلى إحداث تحول في السياسة والثقافة البريطانية في القرن العشرين. ثم دمرت النيوليبرالية مجتمعات عمال مناجم الفحم، وانتهت بريطانيا بصفتها قوة صناعية تدريجياً منذ الثمانينات.

## ■ قاسيون

### تاريخ المناجم

خلال سنوات القرن العشرين، بنى عمال مناجم الفحم البريطانيون مؤسسات ثقافية وسياسية قوية تحدت حكم المحافظين وحكم الليبراليين الجدد. ولكن منذ الثمانينات، أدت السياسات البريطانية إلى نتائج كارثية للطبقة العاملة.

يتحدث هيو بينون وراي هودسون في كتابهما «ظلال المنجم: الفحم ونهاية بريطانيا الصناعية» عن التاريخ السياسي والثقافي والاقتصادي لمجتمعات المناجم منذ الأيام الأولى للتصنيع. كما أنهم يستكشفون التبعات المدمرة لانخفاض الصناعة، ليس فقط لعمال مناجم الفحم فقط، ولكن بالنسبة للطبقة العاملة البريطانية بأكملها. ويحتوي هذا الكتاب على تجارب الحركة الإضرابية لعمال المناجم خلال 200 سنة. وكانت حقول الفحم المعزولة قوة سياسية هائلة واجهت سياسات التقشف التاتشرية والبليرية. وتركت تأثيراً دائماً على ثقافة الطبقة العاملة الحديثة وتنظيم العمال.

### تاريخ النقابات الأولى

نشأت المناجم المبكرة بداية الأمر في دورهام وجنوب ويلز، وكانت تحت سيطرة الأرستقراطيين الذين امتلكوا الأرض. لقد استخدموا القوة الأرستقراطية للسيطرة على العمال خلال تحولهم إلى رأسماليين. ونشأت النقابات الأولى مبكراً في ثلاثينات

القرن الثامن عشر عشية الثورة الصناعية للتححرر من الارتباط بالسيد الذي يملك الأرض. ولكنها بقيت ضمن إطار المحاولات الأولى. وفي عام 1869 جرى تحقيق اختراق كبير عندما بدأ عمال المناجم يستخدمون القوة خارج مكان العمل للضغط من أجل التغيير.

عانى عمال المناجم بشكل خاص من رأسمالية صلبة وقاسية، حيث كانت بريطانيا تعتمد على الفحم كوقود وكأساس للتصنيع في كل مكان. وكان هناك ضغط دائم على المالكين لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق خفض الأجر.

دشنت مناجم جنوب ويلز صراعاً حاداً من أجل الأجر، ونظم العمال أنفسهم، كما حدث إضرابات دموية في القرن التاسع عشر. وكان التعدين صناعة ريفية للغاية. تم تجميع القوى العاملة في التعدين من الأشخاص الذين انتقلوا من أماكن مختلفة. في كثير من الأحيان، وخاصة في الأيام الأولى، كان العمال ينتقلون من منجم إلى آخر في حال الإغلاق.

نظراً لأن مالكي الفحم كانوا يتحكمون في السكن والوصول إلى تجارة التجزئة البدائية، كان عمال المناجم بحاجة إلى التنظيم حتى تصبح الحياة اليومية ممكنة. فخلال فترات الإضرابات، طرد أصحاب الفحم عمال المناجم من منازلهم وجلبوا عمال المناجم من مناطق أخرى، غالباً من العقارات الأخرى التي يمتلكونها في أجزاء أخرى من بريطانيا. كانت عملية بناء المجتمع محورية في سير

الحياة اليومية في قرى التعدين الجديدة. كان العمل تحت الأرض خطراً بشدة، لذلك اعتمد عمال المناجم على بعضهم البعض للبقاء في أمان. وكانوا يميلون إلى الانفصال عن المراكز الحضرية الكبيرة، مما يجعلهم على مقربة من صاحب العمل. وأصبحت العلاقات الطبقة واضحة للغاية، وبدأت واضحة لعمال مناجم الفحم. وهكذا ولدت نقابات عمال الفحم القوية التي خاضت سلسلة من الإضرابات العامة الضخمة في القرن التاسع وفي أعوام 1926-1984 على سبيل المثال.

بنى عمال المناجم صداقاتهم الخاصة. وكان على عمال المناجم أن يتقوا في الأشخاص الذين يعملون معهم. فوجد الترابط الوثيق الذي حدث تحت الأرض. وشملت التنظيمات النقابية جميع المناجم البريطانية. وناضلوا لتغيير قانون المناجم وظروف العمل السيئة. وتوحدت تلك النقابات عام 1944 في الاتحاد الوطني لعمال المناجم وناضلوا من أجل تأمين المناجم ونجحوا في فرض التأمين فرضاً، وغالباً من كانوا يهزمون الحكومة إذا كانت النقابات نظيفة.

في أوائل القرن العشرين، وقعت بعض إضرابات عمال المناجم جنباً إلى جنب مع الأحداث التاريخية العالمية الرئيسية، حيث كانت الثورة البلشفية مصدر إلهام لكفاح الطبقة العاملة.

كان تأثير الثورة البلشفية السياسي هائلاً. إذ أوجدت إحساساً بعالم بديل وأدى إلى تشكيل الحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى. وانضم العديد من عمال المناجم إلى كل من الحزب الشيوعي وحزب العمال. كان هناك نوع من التعايش داخل الحركة العمالية. وكان هناك تمثيل قوي بشكل خاص للحزب الشيوعي جنوب ويلز. وكانت دورهام يمينية معادية للشيوعية ومناصرة لحزب العمال.

### القضاء على ثقافة المناجم

أدى تطور التصنيع في أواخر القرن التاسع عشر إلى انخفاض سعر الأدوات النحاسية. وأنتجت الطبقة العاملة في المناجم فرقها الموسيقية. وأنتجوا البيرة الخاصة بهم بدل شرائها من السوق. وكان هناك انتماء قوي إلى الجماعة العمالية. كما أسس العمال مكاتب المطالعة وقاعات الرفاهية ودور الأنشطة الاجتماعية والأندية السياسية والرياضية، كما ظهرت الرسومات والملصقات العمالية بمعايير فنية عالية. ومواد توثيقية لانتصارات عمال المناجم مثل الانتصار في إضراب الجمعة الحمراء عام 1925 وانتصار ضد محاولات الإغلاق عام 1981. بالإضافة إلى المعاهد العمالية لعمال المناجم ودور الرعاية والهوايات.

ولكن بعد عام 1981، توالى الهزائم، وفقد 400 ألف عامل من عمال المناجم أعمالهم ومساكنهم. وجرى القضاء بالتالي على مجتمعات عمال المناجم وثقافة عمال المناجم الكفاحية التي تمتد إلى 300 عام.

أغلقت الصناعة المنجمية في بريطانيا بالتدريج خلال أربعة عقود، وبديل الثقافة العمالية انتشرت موسيقى روك اند رول والمخدرات والجنس والجريمة. لقد تغير كل شيء في حقول الفحم. ولم يتخيل العمال أن يستطيع أحد القضاء على هذه الصناعة إلى أن جرى إغلاق جميع المناجم المتبقية دفعة واحدة مطلع هذا القرن.

أما المأساة التي تقارب الإبادة الجماعية: كانت نقابة عمال المناجم ملتزمة بتأمين علاج إصابات العمل. وبعد إغلاق المناجم، استمر تأثر عمال المناجم السابقين بإصابات المنجم. وشملت هذه الأمراض الانسداد الرئوي المزمن وانتفاخ الرئة والتهاب الرئة والتهاب الشعب الهوائية. لقد وضعوا العمال السابقين أمام الموت.

أدى تطور التصنيع في أواخر القرن التاسع عشر إلى انخفاض سعر الأدوات النحاسية وأنتجت الطبقة العاملة في المناجم فرقها الموسيقية